تقييم المقصد «الإنساني» للتدخل العسكري

النزعة «الإنسانية» العسكرية الجديدة

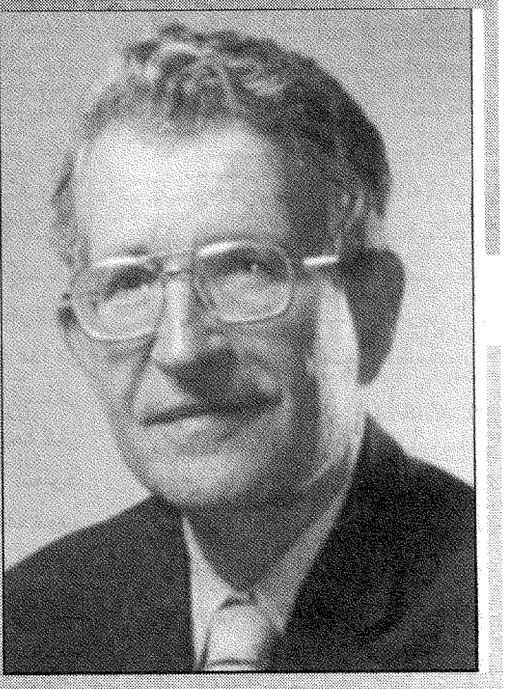

تأليف: نعوم تشومسكي

ترجمة: أيمن حنا حداد

مراجعة: سماح إدريس

عن دار الآداب، يصدر قريباً واحدٌ من أهم كتب المفكّر الأميركيّ الديموقراطيّ نعوم (نوم) تشومسكي: The New Military Humanism بعد اتفاق خاص بين الدار المذكورة والمؤلّف والناشر Common Courage Press، وبترجمة الأستاذ أيمن حنا حداد. والآداب تنشر هنا الفصل الأكبر، والأكثر اكتمالاً، من هذا الكتاب الذي يَفْضح ـ وبالأدلة المحسوسة والموثّقة ـ مزاعمَ الولايات المتحدة وبريطانيا في «التدخّل العسكريّ الإنسانيّ» في عشرات البلدان: من السلفادور وهاييتي وكمبوديا، إلى الصومال وكوسوفو وكردستان العراق. كما يَفْضح ـ بالأدلة نفسها ـ مزاعم حلفاء الولايات المتحدة (وذَنَبها بريطانيا)، وعلى رأسهم تركيا وأندونيسيا، في خدمة الأقليات الكرديّة والتيموريّة الشرقيّة بالتدخّل العسكريّ المباشر.

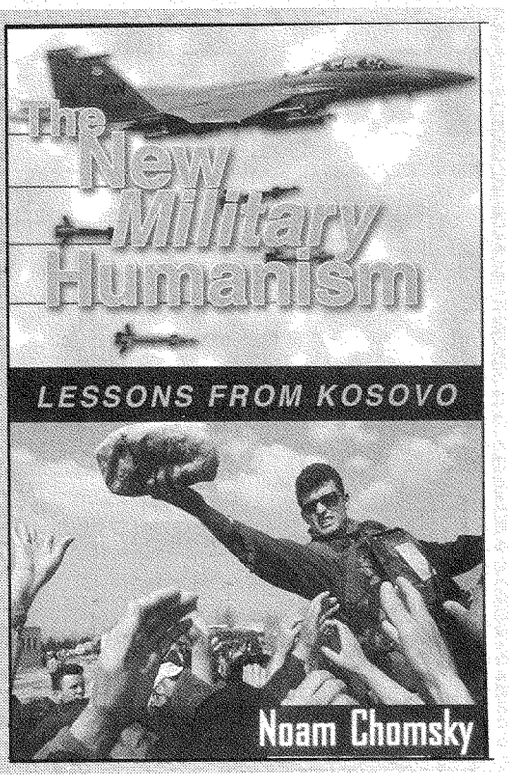

وتشومسكي، كعادته، يَفْضح بشكل أساسي دور الصحفيّين والمثقفين والإعلاميّين الذين تقدّموا «الحدلة» أو «الجرّافة» الرسميّة الحكوميّة (إنْ كان لنا أن نستعير مصطلحيْن من مصطلحات الانتخابات النيابيّة اللبنانيّة العتيدة)، وبعضُهم كان من ذوي «التاريخ المشير للإعجاب لاهتمامهم بحقوق الانسان».

* ملاحظة: حذفت الآداب الهوامش الستة والثمانين لضيق المجال!

البدهيات الأخلاقيّة

إنّ ما حدث في كوسوفو يكفي في حدّ ذاته لكي نُسقط من اعتبارنا الحجّةَ الأساسيّةَ والأكثر امتداحاً للّجوء إلى القوّة؛ ومفاد هذه الحجّة أنّ قصف الناتو، الذي بوشر به لمقاصد «إنسانيّة»، قد افتَتَح حقبةً جديدةً تتعهّد فيها الدولةُ العظمى السائدةُ وشريكتُها الصغيرةُ <بريطانيا>، المسربلتان بنبلٍ مزعوم لم يتبيّنْه أحدٌ من قبلُ، بقيادة السبيل إلى حقبةٍ جديدةٍ من الإنسانيّة والعدل.

وبعيداً عن الدليل <الظاهر> في البلقان، ثمّة طرقٌ أوليّة لاختبار تلك الأطروحة التي أُعلِن عنها بكلّ ذلك السلطان والوقار. ومن هذه الطرق أن نتساءل كيف تصرفتْ تلك الدولُ «المتنوِّرةُ» ذاتُها في أماكن أخرى. صحيحٌ أنّ هذا يتطلّب أن نَخْرق قاعدةَ أن نوجّه انتباهَنا إلى جرائم الأعداء الرسميّين وحدهم. ولكنْ دعونا نسمحْ لأنفسنا بهذهِ «الزلّة»، على أن نتقيّد بمبدإ أساسيٍّ آخر: وهو أن لا يُسمَحَ للماضي «بتشويش» النقاش؛ وهذا هو المبدأ المألوفُ القائلُ بـ «تغيير المسار». أمّا التنويع الحالي على هذا المبدإ فهو أنّ علينا أن نستثني أيَّ شيءٍ حَدَثَ في أثناء الحرب الباردة؛ فقد كانت هناك «أخطاء وآثام» (من الممكن تفهُّمُها). وإنّ الأمثلة على هذا المبدإ لَهي من الكثرة بمكانٍ بحيث سنتجاوز ذكرَها.

أمّا لماذا كان لهذا المبدإ أن يُدعَم بمثل هذهِ الصرامة، فهذا ما سيكتشفه سريعاً أيُّ شخصٍ يَنْحرف عنه ـ إذ سيكتشف، على سبيل المثال، أنّ جرائم الحرب الباردة ليست لها علاقةٌ، أو أنّ علاقتها ضئيلة، بالصراع <بين القطبَيْن>؛ وهذا ما يُقَرّ به في النقاشات الداخليّة على أعلى المستويات <في الإدارة الأميركيّة>. وسيَكشف المرءُ أيضاً أنّ هذا النسق المنهجيّ يَسْبق الحربَ الباردةَ ويتلوها بأقلّ تغيير ممكن، هذا بعيداً عن عرض الأسباب عبر الإعلام الرسميّ والتأثيرِ الناتج عن اختفاء الرادع.

دعونا مع ذلك نتقيّدْ بهذا المبدإ الأخير متَخلّين في الوقت نفسه عن المبدإ الأساسيّ الثاني وهو: أن نركّز تركيزاً دقيقاً على جرائم أعداء مختارين؛ وهؤلاء هم، في الوقت الحالي، «الشياطين الصرب». إنّ للتخلّي عن هذا المبدإ ميزتَيْن على الأقل: (١) أنّه يَسْمح لنا باختبار النزعة «الإنسانيّة الجديدة»، و(٢) أنّه يمكّننا من إيلاء العنايةِ قضايا أكبرَ وبكل المعايير الأخلاقيّة.

ربما كان من المفيد هنا أن نستطرد قليلاً لنَذْكر بضعَ حقائقَ بدهيّة. البدهيّة الأولى هي أنّ الناس هم، قبل كل شيء، مسؤولون عن التَّبِعات المتوقَّعة لأفعالهم، أو لامتناعهم عن القيام بهذه الأفعال. والبدهيّة الثانية هي أنّ الاهتمام بالقضايا الأخلاقيّة (كالجرائم وما إلى ذلك) يجب أن يتفاوت بما يتوافق مع المقدرة على إحراز التأثير (رغم أنّ هذا بالطبع ليس بالعامل الأوحد). والنتيجة الطبيعيّة لهاتيْن البدهيتَيْن هي أنّ المسؤوليّة تتعاظم بازدياد فُرَصِ الفعل، وبازدياد حريّة المرء في القيم بالفعل دون أن يكلِّفَه ذلك تبعاتٍ باهظةً. ووفقاً لذلك، فإنّ مسؤوليّة الناس المتمتعين بالامتيازات في المجتمعات الأكثر حريّة لَهِيَ أعظمُ كثيراً من مسؤوليّة الناس الذين تُعْوِزُهم الامتيازاتُ أو يواجِهون عقوباتٍ قاسيةً جرّاءَ استقامتهم ورفعتهم الأخلاقيّة.

إنّ هاتَيْن البدهيتَيْن تَنْزعان لأن تترابطا، بل لأن تتزامنا، لتُثمِرا نتائجَ قد تمكّن مَنْ يريد أن يفعل الشيءَ الصحيحَ على أرض الواقع المعيش مِنْ أن يستنبطها، آخذاً بعين الاعتبار أيضاً النتيجةَ الطبيعيّةَ للبدهيتَيْن المذكورتَيْن.

نحن نفهم تلكما البدهيتَيْن فهماً حسناً في مداهما الواسع. فما من أحدٍ كان لينبهرَ إنْ شَجَبَ مفوّضٌ سياسيٌّ سوفييتيٌّ <كوميسير> جرائمَ الولايات المتحدة، حتى وإنْ كانت حقيقيةً أو كبيرةً أو وحشيّةً. ولكنّنا كنّا نتأثّر كثيراً عندما كان منشقٌّ سوفييتيٌّ يَشْجب الجرائمَ السوفييتيّة، حتى وإنْ كانت جرائم أصغرَ من الجرائم الأميركيّة. وأسباب ذلك واضحةٌ تماماً، وتعود إلى البدهيتَيْن اللتيْن ذكرناهما للتوّ وغالباً ما تكونان متزامنتَيْن في مضامينهما. كما أنّ النتيجة الطبيعيّة التي أشرنا اليها تصحّ أيضاً: فبإمكان المفوّض السياسيّ أن يتذرّع بالخوف تبريراً لأفعاله، فلا يكتفي ـ تبريراً لها ـ بالامتيازات التي يحصّلها بفضل خضوعه للسلطة.

من المفيد أيضاً أن نستذكر هنا حقيقةً بدهيةً نفسيّة، وهي أنّ مِن أحد أشقّ الأعمال هو النظر في المرآة؛ وهذا هو أيضاً أحدُ أهمّ الأمور الواجب عملُها بالنظر إلى البدهيات الأخلاقيّة. وهناك مؤسسات قويّة تسعى إلى «وقاية» الناس من الانخراط في هذه المهمّة الصعبة واللازمة.

وقد يكون من الحَسَن أيضاً أن نستذكر بدهيّةً أخرى، هي أنّ استهجانَ جرائم الآخرين يعطينا عادةً شعوراً لطيفاً ودافئاً: مفادُه أنّنا أناس أخيار، نَخْتلف كثيراً عن أولئك الناس الأشرار. وهذا يصحّ على نحوٍ خاصّ عندما لا يكون هناك شيءٌ مهمٌّ يُمْكن فعلُه إزاء جرائم الآخرين تلك، وبهذا يكون بمقدورنا أن نستوضع وضعةً مؤثِّرةً <كما نستوضع لالتقاط صورة> دون أن نكلِّف أنفسنا شيئاً. لكنّ النظر إلى جرائمنا نحن لَهُوَ أصعبُ كثيراً، وغالباً ما يَتْبعُه ثمنٌ نتكبّده. إنّ لكلّ مجتمع «منشقّيه» و«مفوّضيه السياسيّين» <الكوميسيريّين>، ويكاد يكون من قبيل القانون التاريخيّ أن يُمتدَح المفوّضون السياسيُّون وأن يُشجَبَ المنشقُّون شجباً قاسياً ـ واعني داخل كل مجتمع؛ وذلك لأنّ

هذا التقييم سيكون معكوساً في نظر الأعداء الرسميّين. وقد يكون ثمنُ الانشقاق باهظاً، ولاسيّما في الدول التابعة للولايات المتحدة: خُذْ على سبيل المثال حالةَ الرهبان اليسوعيّين المثقفين الذين تعرّضوا للقتل في السلفادور. وهناك تجربة مفيدةٌ يمكن إجراؤها بأن نسأل خرّيجي إحدى جامعات النخبة <الأميركيّة> أن يَذْكروا أسماءَ المنشقّين الذين اغتيلوا <في الولايات المتحدة> أو أن يَذْكروا كتاباتهم، ومن ثمّ نقارن النتائجَ بالإجابات عن الأسئلة ذاتها في ما يتعلّق بمنشقّي الاتحاد السوفييتيّ الذين لم يُعامَلوا، عَقِبَ فترة ستالين، بمثل تلك المعاملة القاسية <التي عاناها المنشقُّون> في الولايات المتحدة. ومن المفيد أيضاً أن نعاين المطبوعات في <البلدين>: وأعني الكتبَ، ونقدَ الكتب، والمقالاتِ في الصحف الشهيرة، وإلى ما هنالك. وذلك أنّ ممارسةً كهذهِ في النظر في المرآة قد تُعلِّمنا الكثيرَ ـ عن أنفسنا، وعن مؤسساتنا.

لقد نوقشتْ هذه الأمورُ مراراً، واجتُرّتْ حتى لتبدو إعادةُ تكرارها أمراً عديمَ القيمة. ولكنْ قد يكون من المفيد أن نفعل ذلك، ولاسيّما لأنّ البدهيّات أصبحتْ منسيّةً عموماً رغم أنّ من السهل جداً توضيحَها. وعلى سبيل المثال الحالة التي نتناولها الآن.

مذبحة راكاك: «عمل وحشيّ فاصل أيقظ الآلةَ الحربيّة»*

دعونا نبدأْ بمثال بسيط: وهو اختبار الأطروحة القائلة بأنّ مذبحة راكاك قد أذت مشاعرَ قادةِ العالم الحرّ إلى درجةِ دَفعِهم إلى التحضير للحرب. وبإمكاننا أن نختبر هذه الأطروحة، وأن نطبّق البدهيّات الأخلاقيّة في الآن نفسه، وذلك بأن نتساءل: كيف تصرّف هؤلاء القادةُ أنفسُهم حيالَ مذابحَ مشابهةٍ أو أسوأ كانت تَحْدث في الوقت ذاته، وكانت مسؤوليتُهم المباشرةُ عنها هائلةً، ولم يكن من الضروريّ اللجوءُ إلى الحرب بل ولا التهديدُ بها من أجل إنهائها أو تخفيفها؟

لقد كان الدبلوماسيُّ الأميركيُّ ويليم والكر هو مَنْ أعلن رسمياً حدوثَ مذبحة راكاك، وذلك أثناء قيادته «لفريق التحقُّق من جرائم الحرب» التابع لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبيّ الذي زار راكاك. وقال والكر: «ما رأيتُه يجعلني لا أتردّد في وصف الجريمة بأنّها مذبحةٌ، وجريمةٌ في حق الإنسانيّة، ولا أتردّد كذلك في أن أتّهم قواتِ الأمن الحكوميّة بالمسؤوليّة عمّا حدث». دعونا نتقبّل استنتاجاته هذه على أنّها دقيقة تماماً. وعلاوةً على ذلك فإنّ بإمكاننا أن نشير إلى أنّ والكر خبيرٌ في التحقُّق من جرائم الدول: فلقد شَغَلَ سابقاً منصبَ السفير الأميركيّ في السلفادور، حيث أدار الدعمَ الأميركيَّ الذي أتاح لحكومة السلفادور تنفيذَ إرهابٍ حكوميٍّ هائل بَلَغَ ذروته الثانية في العام ١٩٨٩ في تفجُّرٍ للعنفِ تضمّن ـ فيما تضمّن ـ مقتلَ ستةٍ من أبرز المثقفين السلفادوريّين المنشقّين وهم من الرهبان اليسوعيّين، ومعهم مدبرةُ منزلهم وابنتُها. فقد تبعثرتْ أدمغتُهم بعد أن أَطْلق الرصاصَ عليها فوجُ «اتلاكتال» العسكريُّ الذي دُرِّب في الولايات المتحدة وراكَمَ سجلاً مذهلاً من الأفعال الشنيعة. وكانت تلك الأيدي هي ذاتُها التي قتلت الأسقف روميرو، وعلى خلفيةٍ من التوجُّه ذاته، مدشِّنةً بذلك عقداً رهيباً من الفظائع الموجَّهة من قِبل الأميركيّين في السلفادور. وكانت الفظائعُ، إلى حدٍّ كبير، حرباً ضدّ الكنيسة التي خرقتْ قواعدَ «السلوك الحسن» وأثارتْ حنقَ الدول «المتنوِّرة» بأنْ تبنّتْ «خيارَ الانحياز إلى الفقراء»!

وقد استجاب والكر لجريمة قتل المثقفين اليسوعيّين بالسرعة التي استجاب فيها لمذبحة راكاك. فلقد أشرفَ على حملة التهديد التي وُجِّهتْ ضد الشاهدة الرئيسيّة من قِبل السفارة الأميركيّة وعملائها السلفادوريّين، وكلا الطرفين سعى بطبيعة الحال إلى التشكيك بشهادتها (التي سُحبتْ تحت الضغط لاحقاً). وأوردتْ منظمةُ «أميريكاز واتش» <مراقبة الأميركيّتَيْن> وباشمنْزاز أنّ والكر بعد ذلك «أَخْبر لجنةَ التحقيق في الكونغرس أنْ ليس هناك دليل يشير إلى تورُّط المؤسسة العسكريّة، وطَرَحَ فرضيةَ أن يكون الثوّارُ اليساريُّون هم الذين ارتكبوا ذلك العمل متنكِّرين في ملابس جنود». وأضافت المنظمة، بعد أنْ راجعتْ جهودَ والكر للتنصّل من الحقائق الواضحة، أنّ والكر قد جَهَدَ في إنكار الفظائع التي تمّتْ على يد قَتَلَةِ واشنطن المأجورين بعد وقت طويل من «قيام عقيدٍ في الجيش السلفادوريّ بإخبار رائدٍ في الجيش الأميركيّ بأنّ هذا الجيش هو مَن ارتكب الجرائم». ومن ثم رَفَعَ والكر توصيةً إلى وزير الخارجيّة الأميركيّة جيمس بايكر بأنْ «لا تخاطِر» الولاياتُ المتحدةُ بعلاقاتها مع السلفادور من خلال التحقيق في «وفياتٍ حدثتْ في الماضي، وإنْ تكن شنيعة». والحقُّ أنّ قرار والكر حكيمٌ حقاً، إذا ما أَخذنا في الاعتبار الدورَ الحاسمَ للولايات المتحدة في تلك الفظائع، ومن ضِمْنِ ذلك دورُ والكر نفسِه!

* ـ في فصل سابق من الكتاب ذكر تشومسكي أنّه في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩ حدثتْ مجزرةٌ في راكاك قُتل فيها ٤٥ مدنياً، فحظيتْ بتغطيةٍ إعلاميّةٍ واسعةٍ واعتُبرت الحدثَ الحاسمَ الذي دَفَعَ بواشنطن وحلفائها ـ الذين هالتهم الفظيعة ـ إلى المبادرة إلى التحضير للحرب. وكتب مراسل الواشنطن بوست بارتون غلْمان يقول: «إنّ هذا عمل وحشيٌّ فاصلٌ حرّك عجلات الحرب [أو أيقظ الآلة الحربيّة]». (الآداب)

في شهر كانون الثاني/يناير من العام ١٩٩٩، تلقّى والكر الكثيرَ من الإطراء لبطولته في قضية راكاك. فقد اعتُبر مُلهَماً لإدراكه إنّه «ربما لم يَفْعل ما يكفي لوقف فظائع سالفة» (على حدّ تعبير تيد كوپل، مقدِّم البرنامج التلفزيونيّ «نايت لاين») ولندمه على «صمته» في قضيّة اغتيال المثقفين اليسوعيِّين عندما كان «عاجزاً عن الكلام» (كما جاء في صحيفة **واشنطن پوست**). ونحن نترقّب استنكاراً بطولياً منه لجرائم واشنطن!

ولاحظتْ منظمةُ «أميريكاز واتش» في تقرير لها يراجعُ فترةَ السنة التي عمل بها والكر على هذه القضية «أنّ هذين الحدثيْن ـ مقتلَ الأسقف روميرو في العام ١٩٨٠، وذبْحَ المثقفين اليسوعيِّين في العام ١٩٨٩ ـ يشكّلان ما يشبه دفّتَيْ كتابٍ لذلك العقد من السنين، ويقدِّمان شهادةً صارمةً عمّنْ يَحْكمون السلفادورَ فعلاً وعن ضآلة التغيير الذي طرأ عليهم». وعلّقتِ المنظمةُ أيضاً: «وبعد عشر سنين على ذلك، ما يزال قتلُ الرهبان هو الخيارَ المفضّلَ لهؤلاء الذين لا يلتفتون إلى دعوات التغيير والعدالة في مجتمعٍ لم يتوفّر له منهما إلاّ القليلُ جداً». ولقد انضمّ المثقفون اليسوعيُّون إلى قائمةٍ طويلةٍ من الشهداء الدينيِّين، وإلى مئات الآلاف من الضحايا الآخرين لعهد الإرهاب الذي نظّمتْه ووجّهتْه واشنطن في ذلك العقْد المروِّع.

وليُسمحْ لنا على الأقلّ بأن نذكّر بثانيةِ «دفّتَيْ كتاب ذلك العقد»، وهي دفّةٌ تقع بالضبط في بداية الفترة الزمنيّة لحلول النزعة «الإنسانيّة الجديدة»، وتتزامن أيضاً مع سقوط جدار برلين، هذا الحدث الذي أعْتق الدولتيْن «المتنوِّرتَيْن» <الولايات المتحدة وبريطانيا> من عدائيّات الحرب الباردة التي عوّقت «التزامَهما» بالعدالة والحريّة وحقوقِ الإنسان عامةً.

أ ـ تيمور الشرقيّة: التقارير

لنتقدَّم الآن عقداً، ولنواصلِ السعيَ إلى تقييم الأطروحة القائلة بأنّ الرعب الذي سبَّبته مذبحةُ راكاك هو ما دفع هاتيْن الدولَتَيْن «المتنوِّرَتَيْن» إلى الحرب <ضد الصرب>.

فلننظرْ إلى تيمور الشرقيّة، وهي مكانُ حدوثِ ما اتُّضَحَ أنّه أسوأ مجزرةٍ إنسانيّةٍ منذ المحرقة النازيّة قياساً إلى عدد السكان*. ويعود الفضلُ في ذلك إلى دعم الولايات المتحدة وبريطانيا (ومساعدةِ آخرين إنْ كان لنا أن نتحرّى الدقة). ومن ضمن ذلك، الدعمُ الدبلوماسيُّ، والمساعداتُ العسكريّةُ الحاسمة، بالإضافة إلى حملة التزييف الإعلاميّ وحملةِ الإنكار التي لا تقلّ حسماً. ولا ضرورةَ هنا لمراجعة حقائق تلك المجزرة، التي أُخفيتْ بعناية أثناء أسوإ أيام حدوثها (عندما كان إخفاؤها عملاً ممكناً وغيرَ مُكْلِف) وما زالت تُنكَرُ غالباً. لكنّ مبدأ «تغيير المسار» الذي وافقْنا على التقيُّد به كان سيجعل مراجعةً كهذه خارجةً عن الموضوع على أية حال؛ ولهذا دعونا نبقَ في العام ١٩٩٩.

بعد ٢٥ عاماً من الرعب، اتُّخذتْ خطواتٌ قد تتيح لشعب تلك المنطقة المعذَّب أن يمارسَ حقّ تقرير المصير الذي أيّده مجلسُ الأمن الدوليّ ومحكمةُ العدل الدوليّة. ووافقت الحكومةُ الأندونيسيّةُ على السماح بإجراء استفتاء عام في شهر آب/أغسطس من العام ١٩٩٩، بحيث يُسمح للتيموريِّين بقبول «حكم ذاتيّ» في داخل أندونيسيا أو برفضه. وقد سَلّمتْ كلُّ الأطراف أنّه إذا كان التصويت حراً، وإنْ بالحدّ الأدنى، فإنّ القوى المؤيِّدة للاستقلال هي التي ستفوز. لكنّ الجيش الأندونيسيّ المُحتلّ تحرّك على الفور لمنع حصول هذه النتيجة، وكانت الوسيلة الأساسيّة هي تنظيم قواتٍ شبهِ عسكريّة لتقوم بالقتل والتعذيب وإلقاء الرعب في القلوب، في الوقت الذي يتبنّى فيه جيشُ الاحتلال الأندونيسيّ موقفَ «الرفض الظاهريّ» لما يجري. وسرعان ما تداعى هذا الموقفُ بسبب وجود المراقبين الأجانب (ومن ضمنهم صحفيُّون أُستراليُّون، ووزيرُ الخارجيّة الإيرلنديّ، وعمّالُ الإغاثة الخ) الذين شاهدوا بأُمّ أعينهم جيشَ الاحتلال الأندونيسيّ يسلِّح القَتَلة ويوجِّههم ويُطْلق لهم العنانَ.

في شهر نيسان/ابريل من العام ١٩٩٩ أُعلن عن مقتل ما يزيد عن مئة شخص، وهذا الرقم يزيد عن ضعفيْ عدد قتلى راكاك. وكان من ضمن القتلى ما يزيد عن ستين قُتلوا في كنيسةٍ في بلدة لاكيسا في ٦ نيسان/ابريل، وفقاً للأرقام التي أوردتْ أيضاً أسماءَ هؤلاء القتلى. وهؤلاء القتلى الستون كانوا قد لجأوا إلى الكنيسة، وهم من ضمن آلافٍ فرّوا من وجه الإرهاب، فهاجمها الجنودُ وأفرادُ العصابات شبه العسكريّة، وكان هدفُهم «قتلَ كل الناس الموجودين فيها»، بحسب ما كتبه راعي الكنيسة في صحيفةٍ محليّة.

وكذلك قُتل ثمانية عشر شخصاً آخرين في بلدة سواي ما بين ٩ و ١٤ نيسان/ابريل، بالإضافة إلى عشرةٍ تعرّضوا للتعذيب وتسعةٍ اختفوا، وفقاً لـ «لجنة السلام والعدالة» التابعة للكنيسة. وأوردت المصادرُ الكنسيّةُ، ومنظماتُ حقوق الإنسان، والمنظماتُ النسائيّة، أنّ المئات «قُتلوا وجُرحوا» في تلك الهجمات. وبعد أن قام القرويُّون «بانتشال الجثث المتفسّخة من المحيط في ٢٤ نيسان/ابريل، قال العاملون في

* ـ قتلت القواتُ الأندونيسيّة ما بين ربع إلى ثلث عدد السكان في منتصف عقد السبعينيّات. وراجع تشومسكي في هذا المجال في الآداب ٧/٨، ١٩٩٦، بترجمة رئيس التحرير. (المترجم)

منظمات حقوق الإنسان إنّ عدد مذبحة سواي وحدها قد يزيد عن مئة». وأوردت الصحفُ الأستراليّةُ في عنوانِها الرئيسيّ «الحريّة ذُبحتْ» أنّه بعد بضعة أيام من ذلك خلّفتْ هجماتُ المليشيا «٣٠ قتيلاً على الأقلّ» في ديلي (١٦ ـ ١٧ نيسان/ابريل) إلى جانب «العشرات ممّن أختُطفوا أو ربما أُعدموا». كما أنّ آلافاً آخرين سيقوا إلى معسكراتِ اعتقالٍ في أندونيسيا؛ وربّما وصل عددُ المعتقلين في أحد هذه المعسكرات، ويقع في ضواحي بلدة لاكيسا، إلى عشرة آلاف معتقل، وأفادت التقارير أنّ ظروف الاعتقال فيه غايةٌ في السوء والإذلال. وفرّ عشراتُ الآلاف من الريف في حالة من الرعب. وقام مكتب «وكالة الكاريتاس الكاثوليكيّة للإعانة»، العاملُ في العاصمة ديلي، بتحذير العاملين فيه من أنّهم قد يتعرّضون للاعتداء إذا ما حاولوا تزويد اللاجئين بالغذاء. أمّا عمّال الإغاثة الاستراليُّون فكانوا قد أُجبروا على الفرار في شهر شباط/فبراير. وأوردَ طبيبٌ أميركيّ يُدعى دان ميرفي كان قد تطوّع للعمل في ديلي (وأُجبر لاحقاً على مغادرة البلاد لعدة أسابيع) أنّ ما بين خمسين إلى مائة من التيموريّين يموتون يومياً من جرّاء أمراضٍ من الممكن شفاؤها، بينما تتولّى أندونيسيا «سياسةً متعمّدةً بعدم السماح بدخول المواد الطبيّة إلى تيمور الشرقيّة». واستمرّت السلطاتُ الأندونيسيّة، ومنذ أوائل شهر حزيران/يوليو، في منع فريقٍ طبيٍّ استراليٍّ من دخول البلد «لتخفيف الكارثة الإنسانيّة التي راحت تتكشّف للعيان شيئاً فشيئاً».

وقد وصف أحدُ المختصّين الأستراليّين في شؤون الجيش الأندونيسيّ المليشياتِ التابعةَ لجيش الاحتلال الأندونيسيّ بأنّها «كتائبُ موتٍ منظّمةٌ جيداً، وقد أطلقتْها يدٌ خفيّةٌ أو شبهُ خفيّةٍ؛ و'اليد الخفيّة' هي التعبير الشعبيّ عن المخابرات السريّة والخبيثة». وقال أيضاً إنّ المليشيات «هي في حقيقة الأمر امتدادٌ لجيش الاحتلال الأندونيسيّ»، وقد نُظّمتْ في شهر تشرين الأول/اكتوبر من العام ١٩٩٨ «لكي تَشُنّ حرباً بالوكالة عن الجيش ضد قوى الاستقلال».

وعلّق الصحفيّ الأستراليّ أندرو مكنوجتن قائلاً «إنّ شعب تيمور الشرقية يستصرخ العالَمَ الخارجيَّ طلباً للمساعدة، ولكنّ هذا العالم تخلّى عنه من جديد». وهذه الملاحظة صائبة تماماً، ولكنّ هذا الأمر لا يعود إلى قلّة المعلومات المتاحة للعالم. ففي أعقابِ تفجُّرِ «العنف الدمويّ» في العاصمة ديلي في أواسط نيسان/ابريل عُقد اجتماعٌ في مجلس الأمن واستمع المجلسُ إلى تقرير مبعوثه الخاصّ إلى تيمور الشرقيّة، وأوصى التقرير بتوجيه الدعوة إلى البرازيل واليابان (اللذين كانا تقليدياً داعميْن رئيسيَّيْن للحكومة الأندونيسيّة) من أجل الضغط على هذه الحكومة لوقف أعمال العنف. وفي شهر أيار/مايو دخل مراقبون تابعون للأمم المتحدة لمتابعة الاستفتاء العامّ المقرّرِ عقدُه، ولكنّ جاكارتا رفضت السماحَ لهم بحمل الأسلحة، ولا المسدسات نفسها، لغرض الحماية، وأصرّت على أن تبقى «قواتُ الأمن التابعة لها، والبالغ عددها ١٧،٠٠٠، مسؤولة عن الأمن» في الإقليم الذي ضمّته [أيْ تيمور الشرقيّة] خلافاً للقانون.

ب ـ موقف الإنسانيّين الجدد من ماساة تيمور الشرقيّة

ولكنْ كيف استجاب حُماةُ «الفضيلة» لهذه الأطوار الأخيرة من الفظائع الأندونيسيّة التي كانوا يَدْعمونها منذ وقتٍ بعيد؟

في بريطانيا تولّى حزبُ العمّال السلطةَ معلِناً «سياسةً خارجيّةً أخلاقيّةً» بقيادة روبن كوك، الذي أعلن ما يلي: «لقد عَقَدْنا عزمنا على ألا نَسْمح ببيع الأسلحة لأنظمةٍ قد تستعملها في القمع أو الاعتداء»، ولكنّه «لن يوقف صفقة بيع الآليات المصفّحة إلى نظام أندونيسيا الذي يمتلك أسوأ سجلٍّ في انتهاكات حقوق الإنسان، حسب ما تقوله المصادر». وعلى الفور زادت حكومته من مبيعات الأسلحة إلى أندونيسيا، ومنحتْ ستةً وخمسين ترخيصاً لتصدير معدات عسكريّة، في حين أنّه «أقرّ بأنّ المعدات البريطانيّة كانت تُستخدم ضد المتظاهرين» التابعين للقوى الديموقراطيّة الأندونيسيّة. «وتم السماح بتصدير فئة واسعة من المعدات العسكريّة، وتضمّنتِ الأسلحةَ الخفيفة والبنادقَ الآلية والقنابلَ ومعدّاتِ السيطرة على أعمال الشغب والغازَ المسيِّل للدموع وأنظمةً للمراقبة و'بضائعَ مُصفّحةً' وأجهزةً إلكترونيّةً مصمّمةً خصيصاً للاستخدامات العسكريّة، وطائراتٍ مقاتلةً». كما أكّملت الحكومةُ تسليم طائرات هوك الحربيّة الصالحة للقتال في كل الظروف الجويّة، ويُتوقّع تصديرُ المزيد منها. وأوردتِ الصحفُ أنّ «حكومة حزب العمّال في بريطانيا تصدِّر إلى اندونيسيا كميّةً من البنادق والمعدات العسكريّة الأخرى تفوق ما كانت تصدِّره حكومةُ حزب المحافظين السابقة، وذلك على الرغم من سياسة روبن كوك 'الأخلاقية' التي طالما تبجّح بها». وفي الوقت ذاته «بلغتْ مبيعاتُ الأسلحة الخفيفة، ومن ضمنها البنادق الآلية، ضعفَي الكميّة التي بيعت أثناءَ قيادة حزب العمّال». وتبريراً لهذهِ الزيادة، نوّهت وزارةُ الخارجيّة البريطانيّة بالتحسُّن الذي طرأ على الوضع في تيمور الشرقيّة! هذا وقد صرّح الملحق العسكريّ الأندونيسيّ من على شاشة التلفزيون البريطانيّ أنّ الأسلحة البريطانية تُستخدم في سحق المعارضة في تيمور الشرقيّة، وفي سحق المعارضة في اندونيسيا ذاتها. وأورد الصحفيُّ جون بيلجر أنّ لدى مصنِّعي الأسلحة «فرصةً للحصول على ترخيص بالتصدير من الحكومة العمّاليّة تفوق تلك التي حصلوا عليها من

حكومة المحافظين». وأورد أيضاً أنّ «أقلّ من واحد في المئة من طلبات التصدير العسكريّة التي قُدّمتْ إلى الحكومة قد رُفضتْ أثناء السنة الأولى من حكم حزب العمّال». وعلّق المراسل الصحفيّ هيج أوشيجنسّي قائلاً إنّ السياسة الخارجيّة الأخلاقيّة شيء حسن، ولكنْ «لا، يا معالي الوزير، فالمصنِّعون الحربيُّون البريطانيُّون لا يمكنهم النجاحُ بدون عقود الشراء الأندونيسيّة». وكان هذا الصحفيُّ، شأنه شأن جون پيلجر، قد قام بعملٍ ممتازٍ في تغطية تيمور الشرقيّة وأماكن أخرى.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فقد سبق لكلينتون أن وقّع قانوناً صادراً عن الكونغرس يحظر فيه استخدامَ الأسلحة الأميركية في تيمور الشرقيّة، ويحظر أيضاً الدورات التدريبيّة <الأميركيّة> لجيش الاحتلال الأندونيسيّ. ولكنّ توقيعه هذا لا يساوي شيئاً بدون وجود نظام مراقبةٍ صارم. وقد ثبتَ ذلك في الماضي عندما استخدم كلينتون وسائل متنوّعةً للتملُّص من تقييدات الكونغرس لتدريب ضبّاط الجيش الأندونيسيّ، مُثيراً بذلك غضبَ الكونغرس، رغم أنّ ذلك لم يُثِرِ انتباهَ وسائل الإعلام.

ما من أحدٍ سمع «الإنسانيِّين الجددَ» يَدْعون قوات الجيش الأندونيسيّ إلى الانسحاب، أو يطالبون بإرسال قوّة مراقبة كافية تتبع الأمم المتحدة، بل إنّ العكس تماماً هو ما حدثَ. فقد ظهر أنّ هؤلاء الإنسانيِّين يعرقلون إرسال قوةِ مراقبةٍ كهذه؛ وهذا ما أورده المراسلُ الصحفيّ «فرحان حق» الذي يَعْمل في الوكالة الإخباريّة «انترپرس سيرڤِسْ». فقد ذكر في تقرير له من مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، وتحت عنوان «الشؤون السياسيّة ـ تيمور الشرقيّة: الولايات المتحدة تؤخِّر وصولَ شرطة المراقبة التابعة للأمم المتحدة»، أنّ «هناك عقبةً جديدةً تصطدم بها آمالُ الأمم المتحدة في نشرٍ سريع لشرطة المراقبة في تيمور الشرقيّة التي تزداد الأوضاع فيها تفجُّراً، وذلك لأنّ الرئيس بِلْ كلينتون مجبَرٌ على تأخير موافقة الولايات المتحدة إلى أن يقوم باستشارة الكونغرس». وكان المسؤولون في الأمم المتحدة «قد خطّطوا لوضع ما يزيد قليلاً عن ٢٧٠ ضابط شرطةٍ في الأماكن المحدّدة قبل نهاية شهر حزيران/يونيو». ولكنّ يَدَيْ كلينتون مكبّلتان بتعليماتٍ أَصْدرها في العام ١٩٩٣ «في أعقاب تورُّط واشنطن الفاشل في مهمّة الأمم المتحدة في الصومال»، ومن المرجّح أنّ هذه التعليمات «سوف تؤخِّر موافقةَ الولايات المتحدة على إرسال الشرطة الدوليّة»، وهو ما «سوف يُعقّد الجدولَ الزمنيَّ للتصويت على هذا الأمر، حسب ما أورده المسؤولون في الأمم المتحدة».

وأما فرانسيسكو ڤيندريل ـ وهو دبلوماسيٌّ في الأمم المتحدة ويرأس القسمَ المسؤولَ عن القضايا السياسيّة في المنطقة الآسيويّة من المحيط الهادي، كما أنّه دائب منذ خمسة وعشرين عاماً على إيجاد تصويب سلميّ للاعتداء <على تيمور الشرقيّة> ـ فقد أفاد أنّ «هناك مسوّدةَ قرارٍ جاهزةً» للحصول على موافقة مجلس الأمن على إرسال الشرطة الدوليّة، ولكنْ لا يمكن تبنّي هذه المسوّدة كقرار دون موافقة الولايات المتحدة، ولا يزال على كلينتون «أن يرسل إشعاراً إلى الكونغرس يتيح له فيه مهلةَ أسبوعيْن قبل الموافقة على نشر القوات التابعة للأمم المتحدة». وهكذا نجد أنّ الرئيس، وعلى العكس من التعليمات الخاصّة بسلطة الرئيس الأميركيّ في شنّ الحرب*، يتقيّد حرفياً بتعليمات نشر القوات التابعة للأمم المتحدة. ومع كتابة هذه السطور، مازال غيرَ واضحٍ ما إذا كان الرئيس قد أرسل هذا الإشعار أم لا، رغم أنّ هذه القضيّة كانت على جدول الأعمال منذ شهور، في الوقت الذي راحت تتعاظم فيه الفظائع التي نظّمتْها القواتُ العسكريّة الإجراميّة التابعةُ للنظام الأندونيسيّ المتحالف مع واشنطن/لندن منذ وقت طويل. كان الاتفاق الذي عُقد في الأمم المتحدة، ودعا إلى إجراء استفتاءٍ عامّ ونشرِ قواتٍ دوليّة، قد وُقّع في الخامس من شهر أيار/مايو، أيْ قبل ثلاثة وعشرين يوماً من التقرير الذي بثّتْه الوكالةُ الإخباريّة «انترپرس سيرڤس» وأذاعتْ فيه أنّ كلينتون لم يكن حتى حينه قد أرسل الإشعارَ المطلوبَ إلى الكونغرس لإعطائه مهلة الأسبوعيْن المطلوبة. وأما التغطية الإعلاميّة في الولايات المتحدة فهي غايةٌ في الضآلة والسطحيّة، حتى إنّ أيّ تعليق سيكون مبنيّاً على التكهُّن، وربّما ستتكشّف الأمور بعد زمن طويل؛ وهذا هو الأمر المعتاد فيما يتعلّق بالفظائع المقبولة أو المُرتكبة من قبل «النزعة الإنسانيّة الجديدة».

أشار فرانسيسكو ڤيندريل ومسؤولون آخرون في الأمم المتحدة إلى أنّ «عامل الوقت حاسم جداً في تيمور الشرقيّة». وكان من المفروض بدءُ تسجيل الناخبين حوالى يوم ٢٠ حزيران/يونيو. وأوضح سِدْني جونز، المديرُ التنفيذيّ للقسم الآسيوي في منظمة «هيومان رايتس واتش» <مراقبة حقوق الإنسان>، أنّ «كلّ يوم جديد يشكّل خطراً حقيقيّاً على كامل عمليّة التشاور»، وأنّ الإرهاب الأندونيسيّ نجح بالفعل في إضعاف إمكانية حصول تصويتٍ حقيقيّ. فقد نجح في إجبار، قادةٍ في تيمور الشرقيّة على مغادرة البلاد أو على الاختباء في حين «أنّ ما يقارب خمسةً وثلاثين ألفاً من سكّان تيمور الشرقيّة قد اقتيدوا من بيوتهم عنوةً إلى معسكراتِ اعتقالٍ تحرسها قواتٌ موالية للقوات الأندونيسيّة».

---

* ـ نشير إلى أنّ القانون الأميركيّ يَمنع الرئيسَ من إعلان الحرب دون الحصول على موافقة الكونغرس، ولكنّ الكونغرس كان آخر مَنْ يعلم في حرب البلقان. (م)

لقد حاولت القوّةُ الأمنيّةُ الصغيرةُ المنتدبَةُ من الأمم المتحدة أن تحقّق فعلاً في أمر حدوث أعمال وحشيّة في أواخر شهر أيار/مايو، بعد أن هاجمت القواتُ الأندونيسيّة شبهُ العسكريّة قرية اتارا وقتلتْ ستة أشخاص على الأقلّ بينما كانوا يتأهّبون للذهاب إلى الكنيسة صبيحةَ يوم أحدٍ ـ بل زعمتْ مجموعةٌ محليّةٌ للدفاع عن حقوق الإنسان أنّ عدد القتلى قد يصل إلى خمسة أضعاف هذا العدد. لكنّ قوّة الأمم المتحدة مُنعتْ من الوصول إلى قرية اتارا، ورغم ذلك أعلنت أنّها «اكتشفتْ في طريقها تجهيزاتٍ لشنّ هجمات جديدة» من قِبل القوات المهاجمة التي كانت ترابط في معسكرٍ يُدرِّبها فيه جيشُ الاحتلال الأندونيسيّ؛ وهذا خرقٌ واضحٌ للاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه في الأمم المتحدة ووقّعتْ عليه أندونيسيا.

وقد وصفتْ «مؤسسةُ الحقوق الإنسانيّة والقانونيّة في ديلي»، وهي «مؤسّسة محترمة للدفاع عن حقوق الإنسان» في التقرير الذي أعدّتْه في أواخر شهر أيار/مايو «جوَّ الرعب السائد» بأنّه الأسوأ منذ الفترة ما بين العامَيْن ١٩٧٥ و ١٩٨٩ «عندما كانت هذه المنطقةُ المُرهَقةُ بالعنف محظورةً على الأجانب». وأوردت المؤسسةُ أيضاً: «أنّ كلّ يومٍ يَشْهد أعمال عنفٍ واختطافٍ وتعذيبٍ وقتلٍ وسلبِ ممتلكاتٍ وإشعالِ حرائق، وكلُّها موجّهةٌ ضد سكّان تيمور الشرقيّة بكاملها».

لم يمارس «الإنسانيُّون الجُدُدُ» أيَّ ضغطٍ على أندونيسيا، حسب المعلومات المتوفرة، سوى كلمات انتقادٍ غيرِ مُعلنةٍ زَعَمَ هؤلاء الإنسانيُّون أنّهم وجّهوها، بالإضافة إلى بضع لطمات خفيفة على الأيدي. إنّ مجزرة راكاك لَهِيَ شأنٌ خطير، ويجب <بحسب رأي «الإنسانيِّين الجدد»> ألاّ نَخْلط بينها وبين حلقةٍ أخرى من الرعب الممتدّ <في تيمور الشرقيّة> والذي يتواصل بدعمٍ أميركيٍّ/بريطانيٍّ حاسم! ومن هذا المثال وحده ـ وهو واحدٌ من أمثلة عديدة ـ نستنتج أنّه لا يُمكننا أن نأخذ على محمل الجدّ ذلك التظاهرَ بالغضب بسبب مجزرة راكاك، دع عنك الادعاءَ بأنّ السخط الأخلاقيّ على هذا «العمل الوحشيّ الفاصل» قد أَجْبر أولئك الذين «يؤْمِنون بقِيَمِنا» على اللجوء إلى القوّة!

صحيح أنّنا بهذا الاستنتاج نَنْتهك قاعدةً هامّةً من قواعد «النزعة الإنسانيّة الجديدة»، كما هو الحال مع النزعة الإنسانيّة القديمة. وقد أوْضح هذه القاعدةَ بدقّةٍ المراسلُ الصحفيُّ السابق لصحيفة **نيويورك تايمز** ويُدعى ج. لانغيوث، إذْ عبَّر عن سخطه لدى بدء أول نقاش مُكثَّفٍ للمجزرة الأندونيسيّة المدعومة من الولايات المتحدة في تيمور الشرقيّة. وكان هذا النقاش قد بدأ بعد عدّة سنوات من التزييف الصحفيّ والحكوميّ للحقائق، تَبِعَه صمتٌ مُطبق ـ صمت مُطبق بكل معنى الكلمة ـ إبّان بلوغ التطهير العرقيّ العنيف والفظائع الذروةَ في العامَيْن ١٩٧٧ و ١٩٧٨ حيث وصلتْ إلى ما يعتَبره الكثيرون إبادةً جماعيّةً: إذ وصل عددُ القتلى إلى ٢٠٠,٠٠٠ قتيل، وهو رقم يزيد عن ربع عددِ السكان. لقد قال لانغيوث، وعلى نحوٍ دقيق تماماً، إنّه «لو التمّ العالَمُ فجأةً على تيمور الشرقيّة، فلن يُحسِّن ذلك من قَدَرَ كمبوديٍّ واحد <والكمبوديُّون هم مَنْ يحتاجون إلى المساعدة في الوقت الحاضر بحسب الإنسانيِّين الجدد>». لقد كانت المهمّةُ في ذلك الوقت هي الإسهامَ في تصعيد الطوفان الهائل للغضب الأخلاقيّ من جرائم الخمير الحمر في كمبوديا؛ وهذه المهمّة تتميّز بعدّة خصائص: فالطرف المعنيّ <الخمير الحمر> كان عدوّاً رسميّاً للولايات المتحدة؛ ولم يكن ثمّة أدنى تلميحٍ إلى اقتراح وسيلةٍ من شأنها التخفيفُ من تلك الجرائم الكمبوديّة (وذلك على النقيض من الموقف الأميركيّ حيال ما كان يَحْدث في تيمور الشرقيّة في ذلك الوقت وحيال فظائع هائلة أخرى كانت تحدث في الوقت ذاته)، بل قد توفّر تلك الجرائمُ الهائلة تبريراً بأثرٍ رجعيٍّ لجرائم أسوأ من هذه ارتكبتْها الولاياتُ المتحدةُ في حروبها في الهند الصينيّة. وربما كان أهمُّ تلك الخصائص أنّها تمكّنك من إثارة أمر هذهِ الجرائم لتبرير جرائمَ تتحقّق حالياً <بأيدٍ أميركيّة> أو جرائمَ مخطّطةٍ للمستقبل بحجة ردع «اليسار الذي على شاكلة پول پوت» ـ ومنها على سبيل المثال الجرائمُ بحقّ الرهبان والفلاّحين في السلفادور! وفي سياقٍ كهذا فإنّ لانغيوث محقٌّ في اعتراضه: ذلك أنّ تركيز الانتباه على جرائم هائلة مُرتكبة بمشاركةٍ أميركيّةٍ حاسمةٍ ما هو إلاّ «تشويشٌ» غيرُ ملائم!

وتُعتبر هذه الحجّة عقلانيّةً تماماً بحسب القواعد العقيديّة السائدة. وقد أُعيد تكرارُها بقوّةٍ أثناء مراحل الأزمة في كوسوڤو رداً على ملاحظةٍ تقول بأنّ أيّ تقييم جدّيّ للغْو المتبجّح <في الغرب> سوف يَدفع المرءَ إلى التساؤل عن كيفيّة سلوك «الإنسانيِّين الجدد» عندما وُوجهوا أثناء أزمة كوسوڤو نفسها بفظائع شبيهة، أو بأسوأ منها، وكان بإمكانهم تخفيفُها أو إنهاؤها بسهولة وبدون تكلفة أيضاً لو سَحَبوا مشاركتَهم فيها وحسب. غير أنّ لفت الانتباه إلى جرائم الولايات المتحدة/بريطانيا الأخرى «لن يُحسِّن من قَدَرِ ألبانيٍّ واحدٍ في كوسوڤو»؛ ولهذا فإنّ مثل ذلك اللَّفْتِ سوف يكون <في رأي الإنسانيِّين الجدد> موضوعاً مناسباً للسخرية والازدراء!

ومع ذلك، دعونا نتابعْ هذا المسارَ ببذل المزيد من الجهد لتقييم وصف الإنسانيِّين الجدد لأنفسهم. وعلينا أن ننتبه إلى أنّ هذهِ المتابعة ـ برغم السخط الذي ستثيره ـ إنّما هي مُستلزَمٌ أساسيٌّ للبحث في دوافعهم وأهدافِهم والمضامينِ المستقبليّة لكلّ ذلك.

الشجون الإنسانيّة في عقد التسعينيّات

أ ـ عيّنة صغيرة: كولومبيا

ولكنْ قبل أن نتابع ذلك، قد يكون علينا أن نتنبّه إلى نقطة منطقيّة بسيطة. فعندما تتطوّر أزمةٌ إنسانيّةٌ، فثمة ثلاثة خيارات متاحة لغير المتورّطين في الأزمة:

(I) العملُ على تصعيد الكارثة.

(II) الامتناعُ عن عمل أيّ شيء.

(III) محاولةُ تخفيف الكارثة.

وتقع أزمةُ كوسوڤو في الفئة I، أمّا أزمة تيمور الشرقيّة في العام ١٩٩٩ فتقع في الفئة II. وهذا وضعٌ فظيعٌ ولاسيّما إذا نظرنا إلى الماضي القريب <السبعينيّات> غيرِ المسموح بالنظر اليه بحسب قاعدة «تغيير المسار». دعونا الآن ننظرَ إلى بعض الأمثلة الحالية الأخرى.

أحد الأمثلة العميقة الدلالة هو كولومبيا، التي كانت مسرحاً لأسوإ أزمة إنسانيّة في عقد التسعينيّات في نصف الكُرة الغربيّ. وكونُ هذه الأزمة هي الأسوأ ليس مردُّه إلى أنّ الكارثة تصاعدتْ بشدّة في هذا العقد، بل لأنّ الإرهاب والمذابح الأخرى التي تديرها الولاياتُ المتحدةُ في أميركا الوسطى قد حققتْ أهدافَها إلى حدٍّ كبير في السنوات التي سبقتْ عقدَ التسعينيّات، وتوافرتْ كذلك وسائلُ أخرى للحفاظ على النظام نتيجةً للكارثة الاقتصاديّة في الثمانينيّات وللفرص التي هيّأتْها تبدُّلاتُ الاقتصاد العالميّ.

لنستذكرْ أنّ المصادر الغربيّة قدّرتْ أنّ الفيْ شخص قُتِلوا في كوسوڤو، ومن كلا الجانبيْن، وذلك في السنة التي سبقتِ القصفَ الأطلسيّ ليوغوسلافيا. كما قدّرتْ أنّ ما بين ٢٠٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ قد أصبحوا لاجئين في داخل يوغوسلافيا. ولدى بدء القصف أصدرتْ وزارةُ الخارجيّة الأميركيّة تقريرَها عن كولومبيا خلال السنة ذاتها، وكانت الأرقامُ متشابهةً إلى حدٍّ غريب: فما بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ قُتِلوا، وأصبح ٣٠٠,٠٠٠ شخص أيضاً لاجئين. وكان ما نِسْبته ٨٠٪ من الفظائع (وذلك في حالةِ توفّر دليلٍ موثوق) قد نُسب إلى القوات الكولومبيّة شبهِ العسكريّة، وإلى الجيش الكولومبيّ الذي استخدَم هذه القواتِ شبهَ العسكريّة سنواتٍ طويلةً بالصورة التي يستخدمها بها جيشُ الاحتلال الأندونيسيّ في تيمور الشرقيّة والجيشُ الصربيُّ في كوسوڤو.

وبالطبع ليس هناك مثالان تاريخيّان متشابهان تماماً. وهناك فروق ما بين كولومبيا وكوسوڤو، ويتميّز اثنان من هذه الفروق بأهميّة خاصة.

الفرق الأول، هو أنّ هذه الفظائع في كولومبيا ليست جديدة (كما هي الحال في كوسوڤو التي بدأتْ فيها الأحداثُ منذ مطلع العام ١٩٩٨، وفقاً لتصريحات الناتو وللأبحاث الأكاديميّة). بل إنّ تلك الفظائع هي إضافةٌ إلى فظائعَ تُرتكب سنوياً وبالخسائر البشريّة نفسِها تقريباً: فقد سبق لوزارة الخارجيّة الأميركيّة أنْ أعطت تقديراتٍ مُشابهةً في تقريرها للعام ١٩٩٧، كما أعطى مراقبو حقوق الإنسان تقديراتٍ مُشابهةً لسنواتٍ عديدةٍ خلت. بل إنّ تدفُّق اللاجئين في العام ١٩٩٨، وفقاً لوزارة الخارجيّة الأميركيّة، تجاوز ما كان عليه في السنوات السابقة، وبلغ مجموعُ اللاجئين بحسب تقديرات الكنيسة ومنظماتٍ أخرى لحقوق الإنسان ما يزيد عن مليون لاجئ معظمُهم من النساء والأطفال؛ وهذه واحدةٌ من أسوإ أزمات اللاجئين في العالم. وقد تدهور الوضعُ في كولومبيا في العام ١٩٩٨ إلى درجةٍ دفعتْ أحدَ أبرز ناشطي الدفاع عن حقوق الانسان في كولومبيا وأشْجعهم، وهو الأب خافيير جيرالدو، إلى الهرب من البلاد إثر تعرُّضه لتهديداتٍ بالقتل، ملتحقاً بآخرين كُثُرٍ سبقوه إلى ذلك. ويرأس الأب جيرالدو «مركز السلام والعدالة» المُنبثقَ من الكنيسة. وقبل سنة من ذلك اختارت «منظمةُ العفو الدوليّة» كولومبيا موقعاً أولَ في حملتها لحماية مراقبي حقوق الإنسان؛ وهذا اختيارٌ طبيعيٌّ في ضوء سجلّ كولومبيا في قتل المراقبين.

استنتجتْ وزارةُ الخارجيّة الأميركيّة أنّ هناك «مزاعمَ يمكن تصديقُها عن التعاون ما بين القوات المسلحة الكولومبيّة

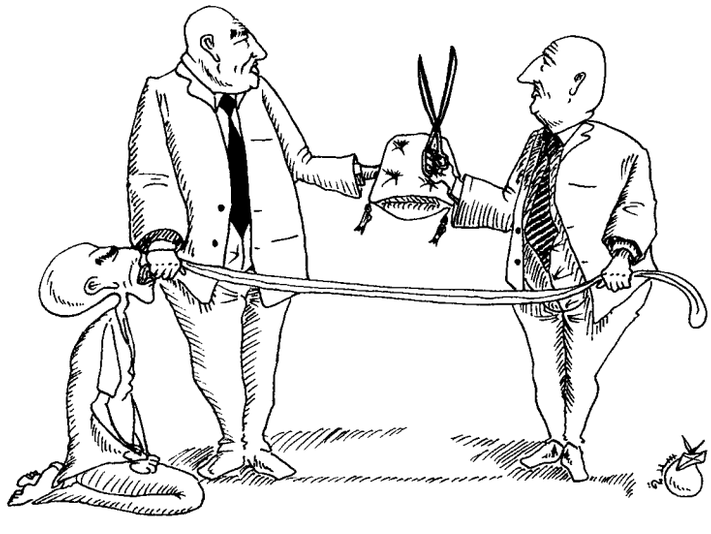

والمجموعاتِ شبهِ العسكريّة. ومن ضمن تلك المزاعم حالاتٌ من الدعم الصامت لأعمال هذه المجموعاتِ، وحالاتٌ من التعاون المباشر؛ وقد استمرّ ذلك على مدار العام ١٩٩٨. وهناك ترتيباتٌ ضمنيّةٌ ما بين الضبّاط العسكريّين المحليّين في بعض المناطق وبين المجموعات شبهِ العسكريّة. كما أنّ هذه المجموعات تقوم بأفعالها بِحُريّةٍ في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش». وهذا الاستنتاج هو ما خرجتْ به مجموعاتٌ أخرى مثل منظمة العفو الدوليّة، ومنظمةِ مراقبة حقوق الإنسان، والمجموعاتِ المنبثقة من الكنيسة، بالإضافة إلى منظماتٍ أخرى معنيّةٍ بحقوق الإنسان. وثمّة بعضُ التقارير مفَصّلة بشكل أكثر وضوحاً، ولكنّها تنتهي إلى النتيجة ذاتها بشأن المجموعات شبه العسكريّة: فمثلاً أوردتْ منظمة «مراقبة حقوق الإنسان»، ومن جديد في تقريرها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أنّ الكثير من أعمال القتل «تُنفّذ بتغاضي قوات الأمن الكولومبيّة أو بمشاركتها الفعليّة».

الفرق الثاني ‹بين كولومبيا وكوسوفو› هو أنّ يد الولايات المتحدة ‹قبل تدخُّلها العسكريّ «الإنسانيّ»› ملطّخةٌ بالدم في هذه الحالة ‹كولومبيا›. وذلك أنّ عمليات الإرهاب التي تنفّذها الدولةُ في كولومبيا قد اتّبعت الخطوطَ الإرشاديّةَ التي وجّهتْها إدارةُ الرئيس الأميركيّ كينيدي. فلقد نَصَحتْ هذه الإدارةُ الجيشَ الكولومبيَّ بأن «يختار أشخاصاً من المدنيّين والعسكريّين... [لكي]... يشكّلوا مجموعاتٍ شبهَ عسكريّةٍ تُنفّذ عند الضرورة عملياتٍ تخريبيّةً و/أو نشاطاتٍ إرهابيّةً ضد مُناصري الشيوعيّة المعروفين، ولا بدّ أن تُدعَمَ هذه العملياتُ من قِبل الولايات المتحدة». وقد أشارت منظمةُ «مراقبة حقوق الإنسان»، بعد أن أوردتِ الاقتباسَ السابقَ، إلى أنّ «مناصري الشيوعية المعروفين» إنّما هو تعبيرٌ يَشْمل «مُنتقِدِي الحكومة، والنقابيّين، ومنظّمي الجمعيات الاجتماعيّة، وسياسيّي المعارضة، والقادةَ المدنيّين، ونشطاءَ الدفاع عن حقوق الإنسان»؛ وذلك لأنّ الوصفَ الحكوميَّ للمعارضة الاجتماعيّة هو أنّها «الجناحُ غيرُ المسلّح لقوى الهدم!». والحزب السياسيّ المستقلّ الوحيد سُحِقَ فعليّاً بعد اغتيال الآلاف من ممثّليه المُنتخبين والمرشّحين والناشطين. وكان الضحايا الأساسيُّون من الفلاّحين، وخصوصاً أولئك الذين تجرّأوا على رفع رؤوسهم في نظام القمع الوحشيّ والفقرِ الهائل، ووسطَ الازدهار الاقتصاديّ (الذي تَنْعم به النُخَبُ المحليّةُ والمستثمرون الأجانب) الذي هو محطٌّ للمدح الشديد ‹مِن «الإنسانيّين» الجدد›.

ومع تصاعد العنف في عقد التسعينيّات أصبحتْ كولومبيا أكبرَ متلقٍّ في النصف الغربيّ من الكرة الأرضيّة للأسلحة الأميركيّة وللدورات العسكريّةِ التدريبيّة. وكانت إدارةُ الرئيس كلينتون متحمّسةً بشكل خاصّ في إطرائها للرئيس الكولومبيّ خافييرا، الذي كان مسؤولاً عن «مستويات مروِّعةٍ من العنف» وفْقاً لما أوردته المنظماتُ الرئيسيّة لحقوق الإنسان؛ بل إنّ العنف في عهده تجاوَزَ عهدَ سلفه إذ «وصل إلى مستويات غير مسبوقة» بارتكابه فظائعَ من شتّى الأشكال. وفي الوقت الراهن ما زالت المساعداتُ العسكريّةُ الأميركيّةُ «تُستخدم في عملياتِ قصفٍ عشوائيّةٍ» وفي تنفيذِ فظائع أخرى. ومن المقرّر أن تزداد هذه المساعداتُ بحدّة، ولربما وصلتْ إلى أعلى قيمةٍ مساعداتٍ عسكريّةٍ أميركيّةٍ في العالم (بعيداً عن المساعدات لإسرائيل ومصر، وهي مساعداتٌ تنضوي تحت فئة منفصلة). وتُقدَّم المساعداتُ بذريعة «الحرب ضد المخدِّرات»، وهي ذريعة رفَضَها جميعُ المراقبين الجدّيّين تقريباً.

يوفّر لنا هذا المثالُ توضيحاً راهناً للخيار I : أي العمل على تصعيد الفظائع، كما جرى في كوسوفو... وكما هو الحال أيضاً في الماضي، وفي سلسلةٍ طويلةٍ من الحالات التي يُحظر تفحُّصُها بحسب مبدإ «تغيير المسار».

وبالطبع، فإنّ الأزمة الإنسانيّة في كوسوفو تجاوزتْ بعد بدء قصف الناتو المستوى الذي وصلتْ إليه الأزمةُ في كولومبيا: وهذه «نتيجةٌ» كانت «متوقّعةً تماماً»، أو على الأقلّ كان من الممكن حدسُها بشكلٍ معقولٍ، وفقاً لما صرّحتْ به المصادرُ الأميركيّةُ الرفيعةُ. وبعد شهريْن من القصف، بَلَغَ تدفُّقُ اللاجئين إلى الدول المجاورة، وبَلَغَ تدميرُ القرى، المستوياتِ التي بُلغتْ في فلسطين في العام ١٩٤٨... هذا بالإضافة إلى مئات الآلاف من اللاجئين الجدد داخل يوغوسلافيا، وفظائعَ أخرى تتجاوز بكثيرٍ تلك التي حدثتْ في العام ١٩٤٨ (والتي كانت فظيعةً بما يكفي). وهي فظائع مازال حجمها غير معروف، ولكنْ سيُتحقَّق منها وسيُعلن عنها بالتأكيد، وذلك على النقيض من فظائع أخرى مشابهةٍ أو أسوأ ولكنّها منسوبة إلى الجهة الخطإ.

إنّ الخطوة التالية المعقولة لتقييم النزعة الإنسانيّة الجديدة هي التساؤلُ عن ردّة فعلها على فظائع التسعينيّات، والتي كانت من حجم النتائج المتوقّعة للقصف الأصليّ في كوسوفو. وسنتقيّد في سؤالنا بالكوارث الإنسانيّة التي كان يُمْكن الدولَ «المتنوّرة» أن تتصرّف بسهولة لتخفيفها أو إنهائها. وسيَظْهر أنّ هذه الخطوة سهلة ومباشرة أيضاً.

ب ـ تركيا

عندما أعلن توني بلير «الأمميّة الجديدةَ New Inter-nationalism التي لن يتم التسامحُ بموجبها مع القمع الوحشيّ لمجموعاتٍ عرقيّةٍ بكاملها»، أعْلن أيضاً أنّ الناتو، في

الذكرى الخمسين لولادته، سينتصر» ـ ومن الممكن تصديقُ هذا الإعلان أكثر من سابقه. ولقد تمّ الاحتفالُ بالذكر الخمسين لتأسيس حلف الناتو في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٩ في واشنطن، وكان احتفالاً كالحاً تُخيِّم عليه ظلالُ التطهير العرقيّ الذي كان يتواصل في كوسوڤو، غيرَ بعيدٍ عن حدود الناتو. وغطّت وسائلُ الإعلام اجتماعات الاحتفال بكثافة، وتطلّب الأمرُ انضباطاً مذهلاً من المشاركين فيه، وتطلّب من رجال الإعلام «ألاّ يلاحظوا» أنّ أحد أسوإ أعمال التطهير العرقيّ في التسعينيّات ـ والذي يتجاوز بكثيرٍ حجمَ التطهير العرقيّ الذي يُعزى إلى ميلوشوڤيتش في كوسوڤو ـ كان يجري في داخل دول الناتو ذاتها، وضمن السلطة القضائيّة للمجلس الأوروبيّ، والمحكمةِ الأوروبيّة لحقوق الإنسان التي ما انفكّتْ تُصْدر أحكاماً تعتبر فيها تركيا ـ الدولةَ العضوَ في الناتو ـ «مسؤولةً عن إحراق القرى، وعن المعاملة اللاإنسانيّة المُهينة، وعن الإخفاقِ المروِّع في التحقيق في المزاعم بشأن الإساءات التي ترتكبها قواتُ الأمن التركيّة». لم تُقبَل تركيا رسمياً عضواً في الاتحاد الأوروبيّ لسجلّها الخاص في انتهاكات حقوق الإنسان؛ وهو سِجِلٌّ أزعج بعضَ الأوروبيِّين، على العكس من واشنطن «التي تدعم تلك العضويّة». وعند النظر إلى هذا الموضوع المحظور على البحث نجد أنّ الفظائع في كوسوڤو تصاعدتْ بعد قصف الناتو: من مستوى الفظائع (المدعومة من كلينتون) في النصف الغربيّ من الكرة الأرضيّة، إلى حجمٍ تُمْكن مقارنتُه بالتطهير العرقيّ (المدعوم من كلينتون أيضاً) في داخل حلف الناتو ذاته.

لسنوات عديدة، اعتُبر القمعُ التركيُّ للأكراد فضيحةً هائلةً، حتى وصل الأمر ‹بالأتراك› إلى تجريم استخدام اللغة الكرديّة أو الإشارة إلى الهويّة الكرديّة. وكان القمعُ ضد الأكراد من الشدّة بحيث أنّ القانون الذي يَمْنع استخدامَ تلك اللغة لم يَذْكر كلمة «الكرديّة»، بل ذَكَرَ فقط عبارةَ «استخدام لغاتٍ غيرِ تركيّة». صحيح أنّ هذا القانون أُلغِيَ في العام ١٩٨٩، ولكنّ تقييداتٍ قاسيةً أخرى ظلّت في موضع التنفيذ: فبقي الراديو والتلفزيون الكرديّان غيرَ قانونيَّيْن، كما أنّه من غير المسموح تدريسُ اللُّغة الكرديّة في المدارس أو استعمالُها في الإعلانات، ويُمنع الآباءُ والأمهاتُ من إعطاء أبنائهم أسماءً كرديّةً، وإلى آخر ذلك. ويعاقَب منتَهِكو هذه القوانين بعقوبات قاسية في السجون التركيّة، التي لا تعدو في العادة أن تكون غرفَ تعذيبٍ. وفي إحدى الحالات الشائنة، اعتُقل عالمُ الاجتماع التركيّ الدكتور إسماعيل بيسكي وسُجن في العام ١٩٩١ لأنّه نَشَرَ كتاب **إرهاب الدولة في الشرق الأدنى** يَعْرض فيه معاملةَ الحكومة التركيّة للأكراد. وكان الدكتور بيسكي قد اعتُقل في السابق وسُجن خمسةَ عشر عاماً لدفاعه عن حقوق الأكراد.

ويشير المدافعون عن النظام التركيّ، وهم مُحِقّون في ذلك، إلى أنّ بإمكان الأكراد الاندماجَ في المجتمع التركيّ شرطَ أن يتبرّأوا من الهويّة الكرديّة!

في العام ١٩٨٤ باشر حزبُ العمال الكردستانيّ بقيادة عبدالله أوجلان الكفاحَ المسلّحَ، واستمرّ الصراع الكرديّ ـ التركيّ على امتداد عقد الثمانينيّات. ولكنّ عمليّات الجيش التركيّ، إلى جانب القمع والإرهاب (كإغلاق الصحف واغتيال الصحفيِّين وما إلى ذلك)، تصاعدتْ بحدّة في العامَيْن ١٩٩١ و١٩٩٢. وتزامَنَ ذلك مع إرسال الولايات المتحدة طائراتِ هيلوكبتر من نوع «بلاك هوك» ومعداتٍ عسكريّةً متطوِّرةً أخرى. وفي آذار/مارس من العام ١٩٩٢ أعلن أوجلان وقفاً لإطلاق النار بعد محادثات جرت مع حكومة تورغوت أوزال، التي اعتبرتْ هذا العرضَ «تحرُّكاً أصيلاً نحو السلام». وتجدّد وقفُ إطلاق النار من قِبل حزب العمّال الكردستانيّ في شهر نيسان/أبريل، وطالبَ الحزبُ «بإعطاء الأكراد حريّاتٍ ثقافيّةً، وبحقِّ البثِ الإعلاميّ باللُّغة الكرديّة»، بالإضافة إلى رفع «قوانين الطوارئ» القمعيّة، وإلغاءِ «نظام حُرّاس القرى» (وبحكم هذا القانون المعروف في عقيدة مواجهة التمرُّدات، والذي طُبِّق في غواتيمالا وأماكن أخرى، تُفرَض على القرويِّين التعبئةُ لكي «يدافِعوا» عن منجمعاتهم ضد قوّات المغاوير؛ وإنْ لم يفعلوا ذلك فالويلُ لهم).

وبُعيْد ذلك، مات الرئيس أوزال تاركاً وراءه ـ بحسب الصحفيّ تيرمان ـ «ميراثيْن مُتعلِّقيْن بالمسألة الكرديّة ذاتها: أوّلُهُما فرجةٌ صغيرةٌ للسياسيِّين كي يتعاملوا بصورة أكثر واقعيّةً مع حقائق المظالم الكرديّة، وثانيهما استراتيجيّةٌ عسكريّةٌ اعتمدتْ على القوّة الساحقة في الجنوب الشرقيّ وعلى إبعاد الأكراد عن وطنهم. وكانت هذه الوصيّة الثانية أكثرَ استمراريّةً، ويعود الفضلُ الأكبر في ذلك إلى خيارات الدولة العظمى السائدة التي سارعتْ إلى إرسال معدّات متطوِّرة إلى الجيش التركيّ (طائرات نفّاثة، وصواريخ، وألغام أرضيّة، إلخ) لكي يتمكّن من تصعيد عمليات التطهير العرقيّ والإرهاب: «لقد طبّق الضبّاطُ الأتراك، الذين تلقوا تدريباتهم في الولايات المتحدة، الطرقَ التي أَلِفَها الفلاّحون في ڤيتنام وغواتيمالا» حين كان التطهيرُ العِرقيُّ والمذابح والإرهابُ والتعذيبُ وفظائعُ أخرى تُنفَّذ على يد عملاء الولايات المتحدة، أو في أسوإ الأحوال، على يد القوات المسلّحة الأميركيّة مباشرةً. وقد استُعيرت هذه الوسائلُ من النازيِّين، ثم شُذِّبَتْ وهُذِّبَتْ من أجل تطبيقها على عمليّات مكافحة التمرُّد التي تديرها الولاياتُ المتحدةُ في أنحاء شتى من العالم.

لكنّ التعليمات تقول إنّ علينا ألاّ نتعلّم شيئاً من التاريخ. ولهذا دَعُونا نبقَ في الحيّز الزمانيّ المسموحِ به: وهو تسعينيّات القرن العشرين.

فقد تزايدت الفظائعُ الوحشيةُ باطّراد خلال بدايات هذا العقد، وبلغتْ ذروتَها ما بين العامَيْن ١٩٩٤ و ١٩٩٦. وكان أحدَ المؤشرات على ذلك هو فرارُ ما يزيد عن مليون كرديّ من الريف إلى العاصمة الكرديّة غير الرسميّة «ديار بَكْر» بين عامَيْ ١٩٩٠ و ١٩٩٤، وذلك لدى انخراط الجيش التركيّ في تدمير المناطق الجنوبيّة الشرقيّة ذاتِ الكثافة السكانيّة الكرديّة العالية. وكان لهذهِ الهجرة الإجباريّة الكبيرة أنْ ضخّمتْ عددَ سكان ديار بكر بما يزيد عن المليون نسمة في السنتيْن اللتيْن تلتا ذلك. وفي العام ١٩٩٤ قال وزيرُ الدولة الكرديّ لشؤون حقوق الإنسان: «إنّ الإرهاب في تونسيلي هو إرهاب الدولة. لقد قامت الدولة <التركيّة> بإخلاء قرى في تونسيلي، ثم بإحراقها. نحن نلحّ على مسألة تونسيلي. هناك الآن مليونا مشرّد في الجنوب الشرقيّ، ونحن لا نستطيع إعطاءَهم ولوْ خياماً».

ومنذ ذلك الحين ازداد عددُ اللاجئين في داخل تركيا بشكل كبير، وربّما وصل الرقمُ إلى ما بين مليونيْن ونصف وثلاثة ملايين لاجئ، هذا بالإضافة إلى عددٍ غيرِ معروف ممّن فروا من البلاد. أمّا «القتل الغامض» للأكراد فقد بلغ وحدَه حوالى ٣٢٠٠ قتيل في العامَيْن ١٩٩٣ و١٩٩٤ (وقد افتُرض أنّ مَنْ يقومون بالقتل هم من كتائب الموت). واستمرّ كلُّ ذلك إلى جانب التعذيب، وتدمير حوالى ٣٥٠٠ قرية (وهذا العدد يبلغ سبعة أضعاف القرى المدمّرة في كوسوفو وفقاً للأرقام التي قدّمها كلينتون)، والقصفِ بقنابل النابالم. وقُدِّرت الخسائرُ البشريّةُ بعشرات الآلاف؛ فالحقّ أنّه لم يكن هناك مَنْ يَعدُّهم.

في إحدى الحالات البالغة الشناعة من «الحملات الضارية لإحراق القرى» قامت قواتُ الجيش التركيّ (بحسب الصحفيّ تيرمان) «في خريف العام ١٩٩٤ بتدمير حوالى ١٣٧ قريةً في إقليم تونسيلي، ويشكّل هذا العددُ ثلثَ قرى هذه المنطقة الواسعة والواقعة إلى الشمال من ديار بكر. وأُشعِلتْ بقعٌ هائلةٌ من النيران في واحدةٍ من أواخر المساحات الخضراء في تركيا، وذلك بفضل طائرات الهيلوكبتر وطائرات اف ـ ١٦ [التي زوّدتْهم بها الولاياتُ المتحدة]».

ونُسبتْ عملياتُ القتل في الدعاية التركيّة إلى الإرهاب الكرديّ، وهذا ما تبنّتْهُ عموماً وسائلُ الإعلام الأميركيّة أيضاً. وكانت هذه الممارسةُ الدعائيّةُ ذاتُها قد جَرَتْ في كولومبيا؛ وهذه هي الحال أيضاً مع الدعاية الصربيّة. وككل أنواع الدعاية (البروپاغاندا)، تحتوي هذه الممارسة قدراً من الحقيقة. وذلك لأنّه سيكون صعباً، وربما مستحيلاً، أن نجد عدواناً، أو عنفاً استعمارياً، أو قمعاً داخليّاً، أو مذابحَ، خاليةً من فظائع تُرتكب من قبل «الإرهابيّين» أو «المقاومة» (وذلك بحسب وجهة النظر التي تتبنّاها). وبالصعوبة ذاتها أيضاً يُمْكن أن نجد صراعاً من هذا النوع لا يكون متجذّراً في «العنف الصامت» الناشئ عن الترتيبات الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة المفروضة بالقوّة.

أورد المراسلُ الصحفيُّ المخضرَم لصحيفة **واشنطن بوست**، جوناثان راندال، في تقريرٍ له من مسرح الأحداث، أنّ تركيا سجّلتْ رقميْن قياسيّيْن في العام ١٩٩٤: وهما «أنّ هذهِ السنة شهدتْ أسوأ قمعٍ في الأقاليم الكرديّة» وأنّها أيضاً السنة التي أضحتْ تركيا فيها «أكثرَ دولةٍ استيراداً للمعدات العسكريّة الأميركيّة، وبهذا تكون أكثرَ دولِ العالم شراءً للأسلحة. وتتضمّن ترسانتها، التي ٨٠٪ منها أميركيّة الصنْع، دبابات أم ـ ٦٠ وطائراتِ اف ـ ١٦ المقاتلةَ وزوارقَ حربيّةً من نوع كوبرا وطائرات هيلوكبتر من نوع بلاك هوك. وجميع هذه الأسلحة قد استُخدمتْ في نهاية الأمر ضد الأكراد».

أمّا الشركات الأميركيّة فهي منخرطة في ترتيبات إنتاجٍ مشترك مع هيئة التصنيع الحربيّ التركيّة. كما أنّ دافعيَ الضرائب الأميركيّين قد دَفَعوا عشرات الملايين من الدولارات، حسب تقدير خبير السلاح ويليام هارتونغ، لتدريب القوات التركيّة على قتال الأكراد. وعندما كشفتْ مجموعاتُ الدفاع عن حقوق الإنسان أمرَ استخدام تركيا للطائرات الأميركيّة في قصف القرى، وجدتْ إدارةُ كلينتون طرقاً للتملُّص من القوانين التي تتطلّب تعليقَ إرسال شحنات الأسلحة؛ وهذا هو أيضاً ما كانت تفعله هذه الإدارةُ في أندونيسيا وفي أماكنَ أخرى من العالم.

وقد أوردتْ منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» في تقريرها الصادر في العام ١٩٩٥ أنّ «الولايات المتحدة تصبّ أسلحةً متطوّرةً في ترسانة تركيا كلَّ سنة، وهو ما جعلها <أي الولاياتِ المتحدةَ> شريكاً في جُرْم حملة الأراضي المحروقة التي تنتهك المبادئ الأساسيّة في القانون الدوليّ». كما أنّ تقاريرَ هذه المنظمة وَصَفَتْ بدقّةٍ فظائعَ من النوع الذي أصبح مألوفاً في الصفحات الأولى من الصحف اليوميّة (حين يتعلّق الأمر بكوسوفو)، وفظائعَ أخرى أكبرَ حجماً بكثير. إذ إنّ بإمكان تركيا استخدامَ الطائرات الأميركيّة وطائرات الهيلوكبتر والدبابات بحريّةٍ، بالإضافة إلى أسلحة متطوّرة أخرى تُستخدم في التدمير والمذابح. وإلى جانب وسائل التعذيب والاغتيال والتطهير العرقيّ المألوفة، يَكْشف السجلُّ عن أفعالٍ من نوع آخر: كإلقاء الأشخاص من طائرات الهيلوكبتر (يكونون أحياناً سجناء، أو في أحيان أخرى نساءً تعرّضن للاغتصاب ثم أُجْبرن على التجرُّد عارياتٍ قبل أن يُلقى بهنّ إلى حتفهنّ)، وإحراقِ المدنيّين أحياء بينما هم مقيّدون بأسلاك كهربائيّة

وسلاسل، بالإضافة إلى قائمة طويلة من الأفعال الأخرى التي تُنشِّف الدمَ في العروق لبشاعتها. ولقد سعى النشطاءُ الشجعانُ المدافعون عن حقوق الإنسان إلى نشر تقارير عن هذه الانتهاكات، وتعرّضوا للمعاناة على إثر ذلك: فتعرَّض أعضاء من مؤسسة حقوق الإنسان للمحاكمات والتعذيب والسجن، بل وللقتل أحياناً؛ كما تعرَّض مقرُّهم في ديار بكر للإغارة والإغلاق في العام ١٩٩٧، فقلّل هذا الأمر من عدد التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا ـ وهي تقاريرُ قليلةٌ أصلاً.

وأورد الصحفيّ تيرمان أنَّ «المعارك الضارية» استمرت خلال العامَيْن ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وقال إنَّ «الحرب ضدّ الأكراد واصلت الاستعار» في العام ١٩٩٧ في وقت كتابته ذلك الكلامَ، بل إنَّ الحرب تصاعدتْ في واقع الأمر بعد أنْ تراجعت <الحكومةُ التركيَّةُ> عن «عبارات واهية بخصوص تسوية سياسيَّة للأزمة». وفي العام ١٩٩٩ أوردت المصادرُ أنَّ الحكومة التركيَّة قامت بنشر ٣٠٠,٠٠٠ جنديّ في المنطقة لمواصلة الحرب. ولكنّ نجاح إرهاب الدولة وعمليّاتِ التطهير العرقيّ قلّص المستوى المطلوب من الفظائع إلى ما دون مستواه في أواسط التسعينيّات، ولهذا لم تَعُدْ تركيا المُتلقّيَ الأول للمساعدات العسكريَّة الأميركيَّة (عدا المساعدات إلى إسرائيل ومصر)، واحتلّت كولومبيا هذا المنصبَ.

وهكذا حَوَّلتِ الطائراتُ التركيَّةُ (وهذا يعني طائراتٍ أميركيَّةً بطيّارين أتراك) مسارَها من قصف الأكراد إلى قصف صربيا، رغم التقارير التي أوردها المراسلون الصحفيُّون ومفادُها أنَّ تركيا «تخشى أن يشجِّع دعمُ استقلال ألبان كوسوفو الانفصاليِّين الأكرادَ داخل حدودها». وفي تلك الأثناء تلقّت تركيا المدائحَ على إنسانيَّتها، واستفادت من «السمعة الطيِّبة التي بَنَتْها جرّاء أفعالها في أزمة كوسوفو». وعندما كان الاجتياحُ في مرحلة التخطيط، عَبَّرَ مسؤولو الناتو عن أملهم أن تتمكَّن تركيا من إرسال قوات بريَّة إلى كوسوفو، حيث يتسنَّى لها وضعُ خبرتها الحالية في هذا المجال في خدمة قضيّة «عادلة».

وقد أورد المراسلُ الصحفيّ جونثان راندال أنّ المساعدة التركيَّة كانت هامَّةً أيضاً في البوسنة، عندما قررتْ واشنطن أنَّ بإمكان تركيا «أن تُجمِّل بوصفها دولةً إسلاميَّةً معتدلةً شريكةً في الناتو ومؤيِّدةً للغرب» فتتولّى <أي تركيا> مهمّاتِ تدريب <مسلمي البوسنة>، وهي المهمات التي اعتبرتْها إدارةُ كلينتون «خطرةً سياسياً» لأنّها ستتطلَّب بقاءَ قوات الولايات المتحدة في البوسنة إلى ما بعد اتفاق دايتون. وأضاف راندال: «في وسائل الإعلام لم يُشِر أحدٌ إلى المُفارقة اللاذعة المتمثِّلة في أنَّ تركيا، وهي الدولةُ المنخرطةُ في سحق هوية أقليَّتها الكرديَّة، تساعد مسلمي البوسنة المُحاصرين على النجاة من المنادين بقيام صربيا وكرواتيا 'كُبَريَيْن'!».

ادّعت واشنطن عدمَ قدرتها على التحقيق في الفظائع الجارية في جنوب شرق تركيا، وذلك بسبب الحظر التركيّ على السفر إلى المنطقة. وعلّقتْ منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» على ذلك بعباراتٍ مُطّفة فقالت: «إنَّ عجز الولايات المتحدة المزعوم عن التقييم الجدّيّ لما يجري في دولةٍ هي أحدُ الحلفاء الرئيسيِّين في الناتو لا يبدو معقولاً، نظراً إلى مصادر البحث الهائلة المتوافرة لديها». وعلاوةً على ذلك فإنَّه «خلال حملة الأرض المحروقة الواسعةِ النطاقِ التي شنَّتْها تركيا، بقي الجنودُ والطيّارون وضبّاطُ المخابرات الأميركيُّون في مواقعهم في جميع أنحاء تركيا، يختلطون بالقوّات التركيَّة المناهضة للتمرُّد وبالطيّارين الأتراك في القواعد الأميركيَّة في المناطق الجنوبيَّة الشرقيَّة، مثل قواعد انجرليك وديار بكر» ـ وهي القواعد التي تَشنُّ الولاياتُ المتحدةُ منها هجماتٍ منتظمةً على العراق... في حين تجتاح تركيا الشمالَ العراقيَّ متى تشاء لمعاقبة الأكراد، مُحاكيةً بذلك ممارساتِ حليفتها القريبة إسرائيل التي تقوم الآن باستخدام القواعد الشرقيّة في تركيا للتدرُّب على طائراتها الأميركيَّة المتطوِّرة ولتطوير المرافق العسكريَّة التركيَّة في الوقت نفسه. كما نُشرت الأسلحةُ النوويَّةُ في هذه القواعد الأميركيَّة الهامَّة، ولدى إسرائيل على الأقل إمكانيَّةُ فعلِ الشيء ذاته. وفي الوقت الذي تقوم فيه الطائراتُ الأميركيَّة المتمركزة في أنجرليك بمراقبة شمال العراق وقصفِ مواقع أنظمةِ الدفاع الجويّ زاعمةً أنّها تقوم بحماية الأكراد العراقيِّين «من خلال غارات منتظمة على الحدود الشماليَّة العراقيَّة، تَستهدف تركيا السكّانَ الأكرادَ العراقيِّين أنفسَهم مستخدمةً بذلك الطائراتِ الحربيَّةَ وطائراتِ الهيلوكبتر الهجوميَّة المزوَّدة من الولايات المتحدة، ومستخدِمةً أيضاً المعلوماتِ الاستخباريَّةَ الأميركيَّة».

ولقد تعرّضت التقاريرُ الصادرة عن وزارة الخارجيَّة الأميركيَّة بصدد حقوق الإنسان لبعض الانتقادات من قِبل مجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك لأنَّ تلك التقارير ظلّت منذ بدء صدورها تقلِّل من حجم الفظائع في تركيا. وكانت الانتقادات أمراً ما تكون عليه في فترة الثمانينيّات بسبب نبرة تلك التقارير التبريريَّة لإرهاب الدولة الذي كانت ترتكبه الأنظمةُ العميلة. وفي العام ١٩٩٤ وجّهتْ لجنةٌ من المحامين انتقاداتٍ إلى التقرير الصادر في تلك السنة، وكانت الفظائع بلغتْ ذروتَها في تركيا مع ازدياد المساعدة الأميركيَّة. وقد علّقت اللجنةُ بالقول إنَّ التقرير: «يُعطي صورةً هزيلةً عن أفظع انتهاكٍ جماعيٍّ لحقوق الإنسان في تركيا أثناء العام ١٩٩٤؛ والمقصود

بالتحديد: حملةُ الجيش التركيّ المتصاعدةُ لتدمير القرى الكرديّة، مصحوبةً بإحراق الغابات وتهجير سكّان المنطقة الجنوبيّة الشرقيّة من البلاد عنوةً. كما حُوِّلت مناطقُ شاسعةٌ كانت مسكونةً سابقاً إلى أراضٍ محروقة، وأُجبر عددٌ ضخم من السكّان ـ يبلغ مليونَيْ نسمة حسب تقديرات جهات عديدة ـ على تركِ منازلهم واللجوءِ إلى المدن. لكنّ التقرير يتجاهل هذه الانتهاكات، أو يتحدّث عنها بلهجة تلطيفيّة تُردِّد أصداء تلك اللغة التي تستخدمها الحكومةُ التركيّةُ في بياناتها الرسميّة».

وربّما كان على المرء ألاّ يتوقّع من الوكالات الرسميّة أكثر من ذلك. وربّما كان من السذاجة أيضاً أن نتوقّع من الجوّ الثقافيّ العام ومن وسائل إعلام «النخبة» على الأخصّ أن تميِّز الحقائق البدهيّةَ الأخلاقيّةَ التي ذكرناها سابقاً. ولكنْ ليس هناك سببٌ يَدْفع الجمهورَ إلى الامتثال لتلك الرغبات، بل من الواجب على كل شخصٍ يَحْمل البدهيات الأخلاقيّة على محمل الجدّ أن يعمل على إنهاء الجرائم الفظيعة التي نحن منخرطون فيها ـ ودون وعي منّا؛ والفضل في ذلك <أيْ في عدم وعينا هذا> يعود إلى الأنظمة الإعلاميّة الأساسيّة.

وتتابع منظمةُ «مراقبة حقوق الإنسان» فتقول: أما حلفُ الناتو «فلم يفعل شيئاً لإعدادِ آليةِ مراقبةٍ لكبح القوات المسلحة التركيّة»، وهذه القوات مندمجةٌ في العادة بالهيكل القياديّ للناتو. وفي حين وَجَّهَ معظمُ مورِّدي السلاح إيماءاتِ احتجاجٍ فاترةً (كأنْ حظروا مؤقتاً توريدَ الأسلحة إلى تركيا وما إلى ذلك)، تابعتْ واشنطن «نظامنا القِيَميّ» كما تفهمه القيادةُ السياسيّة، فظلّت ملتزمةً الصمتَ أو دعمتْ تركيا أحياناً.

وكما هو الأمر في الحالات الأخرى فإنّ تهمة «المعيار المزدوج» باطلةٌ تماماً: فالحقّ أنّ «نظامنا القيميّ» قد طُبِّقَ هنا وبدون أدنى انحراف!

وقد أَوْرد المراسلُ الصحفيّ تيرمان أنّ تركيا كانت وماتزال شديدةَ التقدير لموقف الولايات المتحدة. وعلّق أحدُ المسؤولين الرسميِّين الأتراك بالقول: «ليس هناك ما نتذمّر منه في إدارة كلينتون على الإطلاق. ففي قضايا شمال العراق والناتو والبوسنة والاقتصاد والتجارة، كانت إدارةُ كلينتون جيدة جداً وشديدة المساعدة. إنّ [مساعد وزير الخارجيّة ريتشارد] هولبروك و [السفير مارك] جروسمان ممتازان». وامتدح أحدُ الدبلوماسيِّين الأميركيِّين في السفارة الأميركيّة في تركيا المساعداتِ العسكريّةَ لتركيا ووَصَفها بـ «الحوافز» التي تُعين تركيا على أن تصبح «بلداً يَدْعم نوعَ القيم التي نؤْمن بها»... وذلك يعني، بالأحرى، أن يصبح الأتراكُ مثل سوهارتو في أندونيسيا؛ فسوهارتو هو «من صنف الرجال الذي يروقنا» على نحوِ ما شرحتْ إدارةُ كلينتون، قبل أن يقترف سوهارتو غلطتَه الأولى (أيْ فقدانَه السيطرةَ، وعدمَ استعدادهِ لفرض شروط صندوق النقدِ الدوليّ القاسية على عامة الناس). كما أضاف آل غور، نائبُ الرئيس الأميركيّ، مُبرِّراً التدفُّقَ الهائلَ للأسلحة إلى تركيا بهدف استخدامها في القمع الداخليّ والتطهير العرقيّ، فقال: «ليس من الإنصاف أن نحُثّ تركيا على أن تصبح دولة ديموقراطية وأن تعترف بحقوق الإنسان، من غير أن نقوم بمساعدتها على التعامل مع الإرهاب داخلَ حدودها ذاتها»!

ويشير الصحفيّ تيرمان إلى أنّ حروب تركيا ضد الأكراد «استمرّتْ على أشدِّها من دون أن يَعْلم بها معظمُ الأميركيِّين» الذين كانو يموِّلونها. وعَلَّقَ آخرون بالقول إنّ «حملات الأرض المحروقة الوحشيّة... وإزالةَ الأحراجَ، وإحراقَ القرى، قد تحققتْ بقدرٍ قليلٍ من التغطية الصحفيّة، وبأقلّ ما يُمْكن من السِّجال العامّ، وبدون أيّ استهجانٍ من الأمم المتحدة» (وفقاً للصحفيّ مكيرنان). وإنّ هذه لَممارسةٌ تقليديّةٌ، ذاتُ منافع واضحة!

لم تمرّ معاملةُ تركيا لسكّانها الأكراد مرورَ الكرام، رغم أنّه لم يُسمح لحقائق هذه المعاملة غير السارّة بأن تُلطِّخ مشاعرَ الإعجاب بالنزعة «الإنسانيّة الجديدة». ولقد طُرحت القضيةُ بما لها من علاقة بمحاكمة عبد الله أوجلان (إنْ كان من الممكن استخدامُ كلمة «محاكمة» هنا) بعد أن اختُطِفَ من قبل القوات التركيّة في كينيا، وبمشاركةٍ أميركيّةٍ بالتأكيد. وكتب مراسل صحيفة **نيويورك تايمز** ستيفن كينزر أنّ لمعظم سكّان تركيا الأكراد، والبالغ عدَدُهم عشرة ملايين، «جذوراً في الأقاليم الجنوبيّة الشرقيّة التي كانت تَعْصف بالعنف خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة. ويقول البعضُ إنّهم كانوا يتعرّضون للقمع تحت الحكم التركيّ، ولكنّ الحكومة تصرّ على أنّهم قد مُنحوا الحقوق التي يتمتّع بها المواطنون الآخرون سواءً بسواء...». ويتابع الصحفيُّ القول: «لطالما كانت هناك شكوى من قِبل الأكراد، وهم مجموعة عرقيّة مميّزة في تركيا والدول المجاورة، من القمع الرسميّ للغتهم وثقافتهم. ومنذ خمس عشرة سنة والثوّارُ الأكرادُ يخوضون حرباً مع الحكومة التركيّة، وقد تسبَّب هذا الصراع بخسائر في الأرواح بلغتْ ٣٠.٠٠٠ قتيل وكلّفتْ أنقرةَ ١٠٠ بليون دولار، وفقاً لتقديرات عديدة».

وقد ركزتْ تقاريرُ كينزر عن أسر أوجلان قبل ذلك ببضعة أشهر، والتي تضمّنتْ إشاراتٍ هامشيّةً إلى بعض الحقائق، على صعود أوجلان بوصفهِ «أحدَ أعظم المآسي الحديثة للأكراد المنكودين». ومن الممكن مقارنةُ هذه المأساة على ما يبدو بالإبادة الجماعيّة للبيض* في سنوات كلينتون، أو بمأساة قصف الأكراد بالغازات السامّة من قِبل صدّام حسين.

* ـ الإبادة الجماعيّة للبيض (White genocide): المقصود بذلك هو القتلُ الذي تقوم به تركيا بدعم أميركيٍّ ضدّ الأكراد. (م)

تلك التقارير ليست خاطئةً بالمعنى الحرفيّ للكلمة. ولن يكون من الخطإ بالمعنى الحرفيّ للكلمة لو اكتفت التقارير حول كوسوفو بأن تلاحِظ أنّ لأكثرِ البانِ صربيا: «جذوراً في كوسوفو التي كانت تَعْصف بالعنف خلال السنوات الثماني الأخيرة. ويقول البعض إنّهم كانوا يتعرّضون للقمع تحت الحكم الصربيّ، ولكنّ الحكومة تُصرّ على أنّهم قد مُنحوا الحقوق التي يتمتّع بها المواطنون الآخرون سواء بسواء. لطالما كان هناك شكوى من قِبل الألبان، وهم مجموعة عرقية مميّزة في يوغوسلافيا وبعض الدول المجاورة، من القمع الرسميّ للغتهم وثقافتهم. ومنذ ثمانية سنوات كان الثوارُ الألبان يخوضون حرباً مع الحكومة الصربيّة، وقد تسبّب هذا الصراعُ بخسائر في الأرواح بلغت (س) قتيلاً، وكلّفتْ بلغراد (ص) من الدولارات، وفقاً لتقديرات عديدة» (عوِّضْ مكانَ الرمزيْن س و ص، وذلك حسب التاريخ المختار).

كل هذه المعلومات صحيحة في ذاتها، ولكنّها ليست القصةَ كاملةً. ومع هذا، فإنّ هذه المقارنة ليست دقيقة تماماً: وذلك لأنّ القمع التركيّ والفظاعاتِ المدعومةَ من الولايات المتحدة كانت أشدّ بكثير وطوالَ سنوات عديدة. كما أنّ تصعيدها إلى ذُراها المخيفة في منتصف التسعينيّات لم يكن على الإطلاق بسبب القصف والتهديدات بالاجتياح الوشيك من قِبل أقوى قوّة عسكريّة في العالم.

وإلى جانب التقارير حول اتفاقية السلام في كوسوفو كانت ثمّة إشارةٌ من صحيفة **نيويورك تايمز** إلى أنّ «أشهرِ المدافعين عن حقوق الإنسان في تركيا [وهو اكين بيردال] قد دخل السجن» لقضاء مدة عقوبته لأنّه «حثّ الدولةَ على التوصّل إلى تسويةٍ سلميّةٍ مع الثوّار الأكراد». وهو ما كان حزبُ العمال الكردستانيّ قد عَرَضَه قبل سبع سنوات من ذلك، ورفضتْه أنقرة وواشنطن وفضّلتا عليه التطهيرَ العرقيّ، وإرهابَ الدولة، والتعذيبَ الذي بلغ مستوياتٍ هائلة. أما ما لم يَرْقَ إلى جدارةِ أن تَذْكره الصحيفةُ فهو أنّه فيما كان بريدال قد باشر قضاءَ مدّة عقوبته، كان البرلمانُ التركيُّ «يمنح الثقة بأغلبيّةٍ كاسحة لحكومةٍ جديدةٍ تعهّدتْ بسحق الثوّار الأكراد الذين يقاتلون من أجل قيام وطنٍ لهم في جنوب شرق تركيا». ووَعدت الحكومةُ الجديدةُ بأنّها سوف «تَمْحق الثّوارَ الأكراد، وعارضت اللجوءَ إلى المفاوضات مع قائد الثوّار الأكراد عبدالله أوجلان بالرغم من عروضِهِ المتكرِّرة للسلام» أثناء محاكمته، بل منذ العام ١٩٩٢ في حقيقة الأمر. وهكذا أخفقت الحكومةُ الجديدة في تلبية «آمال أصدقاء تركيا»، التي عبّرتْ عنها الصحافةُ العالميّة. وفي اليوم الذي سبق منحَ الثقة للحكومة، طلب النائبُ العامُ من المحكمة «إنزالَ عقوبة الإعدام بأوجلان لقيادته حزبَ العمال الكردستانيّ في حربه التي امتدت خمسة عشر عاماً من أجل إقامة حكم ذاتيّ في الجنوب الشرقيّ لتركيا». وهذا تصرُّفٌ من شأنه أن يَقطع أيَّ آمال متبقيّة لتحقيق تسويةٍ سلميّةٍ، ومن شأنه أيضاً أن يهيِّئ المنطقة لمآسٍ جديدة.

أما الصحف المشهورة فقد تجنّبت الموضوعَ أيضاً، وعلى الأخصّ أثناء فترة الغضب من الشيطان الصربيّ الذي كانت أعمالُه «تُقارَن تماماً بأعمال هتلر وستالين في إبعادهما القسريّ لمجموعاتٍ عرقيّةٍ بكاملها» (وفقاً للكاتب تيموثي جارتون آش من صحيفة **نيويورك ريفيو**، وهذه واحدة من مقارنات عديدة على هذا المنوال). كما أنّ جارتون آش، شأنه شأن معلّقين آخرين يحاولون أن يكونوا جديّين، أقرّ بأنّ قيام صربيا بإعادة انتهاج سياسة هتلر وستالين «قد تصاعدتْ بحدّةٍ فورَ بدءِ حملة القصف الجويّ». أكان من الممكن توقُّعُ ذلك؟ يجيب جارتون آش أنّ هذه النتائج كان من الممكن أن تكون واضحةً «لسياسيِّي يوغوسلافيا السابقة» وفي أماكن أخرى غير متحضِّرة، ولكنّها «لم تكن واضحةً لنا نحن الذين نعيش في عالمٍ أكثرَ طبيعيّةً». وذلك أنّ «عالمنا الأكثر طبيعيّةً» ما يزال عاجزاً عن أن يتصوّر أنّ الشرّ يطوف في الأرض، مع أنّنا منذ شهر آذار/مارس ١٩٩٩ «تعلّمْنا وذُكِّرنا بدروسٍ قاسيةٍ عن قدرة الإنسان على العنف» و «عن الولايات المتحدة» نفسها التي انتهكتْ بشدّةٍ النظامَ القيميَّ الذي تؤمن به وذلك لملازمتها لفكرة «الحرب بدون خسائر» في كوسوفو.

ولنستعرْ عبارةَ أورويل الملائمةَ لهذا السياق، إذ «ليس من الحريّ ذكرُه»* أنّ «العالم الطبيعيّ» لم يحتمل الفظائعَ الهائلة مبتهجاً فحسب، بل استهلّها وأدارها أيضاً، وزوّد مرتكبيها بالدعم الحاسم وأطرافهم، وبفرحٍ غامر أحياناً، من

* - لتوضيح المقصود بهذه العبارة نحيل القارئ على الفصل الأول من كتاب تشومسكي هذا، وفيه يقول: إنّ لموقف الجهل المتعمّد سوابقَ كثيرةً. وكان جورج أورويل قد كَتَبَ وصفاً عريقاً لذلك في المقدمة التي وضعها لكتابه **مزرعة الحيوان**، فكرّسها لوصف الطرق التي تتمكّن المجتمعاتُ الحرّةُ من خلالها «مِنْ طمسِ الأفكار غيرِ الشعبيّة، وإبقاءِ الحقائق المزعجة في الظلام، بدون أيّ حاجة لحظرٍ رسميّ عليها». وعلّق أورويل بأنّ هذا الشكل «المشؤوم» من «الرقابة الأدبيّة» «طوعيٌّ إلى حدٍّ كبيرٍ». وهذا ينشأ عن التعليم الجيّد الذي يَغْرس في النفس «اتفاقاً عاماً ضمنيّاً بأنّه ليس من الحريّ ذكرُ تلك الحقائق المحدّدة». ونتيجةً لهذا الجهل المتعمّد ولعوامل أخرى فإنّ «أيّ شخصٍ يتحدّى السُّننيّة (الأرثوذوكسية) المسيطرة سيجد نفسه يُسكَت بفعاليّة تثير الذهول». ولربّما كان كتاب **مزرعة الحيوان** هو أشهر كتب أورويل، ولكنّ مقدمة الكتاب هي أقلّ كتاباته شهرةً، إذ إنّها ظلّت غير منشورة، واكتُشفتْ بعد ثلاثين سنة من نشر الكتاب، ونُشرتْ حينها بشكلٍ بارز، ولكنّها عادت سريعاً إلى الحجب والنسيان. (م) (ملاحظة الآداب: سبق لرئيس التحرير أن تَرْجم المقدّمة المذكورة فور اكتشافها، وذلك في العدد ٤/٣ من عام ١٩٩٦، وضمن سلسلة «حق الاختلاف»).

جنوب شرق آسيا وغرب آسيا إلى أميركا الوسطى وتركيا وما وراء ذلك، هذا إنْ لم نتحدث عن الماضي الأبعد قليلاً. إنّ إزعاجاتٍ كهذه لا تُفْسِد صورةَ العالم الطبيعيّ ذي «الهالة المقدسة» التي تحيطه، رغم أنّ علينا أن نُقِرّ بأخطائنا حتى في «طور النُّبْل» هذا؛ <ومن هذه الأخطاء>: الأصرارُ على أننا نخوض «حرباً بدون خسائر» في كوسوفو، وهي الجريمة الوحيدة التي اخترقتْ حجابَ الجهل المتعمَّد.

على المرء أن يُعجب بهذه الإنجازات. وسوف نعود إلى أمثلة معاصرةٍ أخرى من هذا النوع، وهي بالطبع ذات تاريخٍ طويلٍ ومليءٍ بالعبر، ولا تقتصر على الحضارة الأنجلو ـ أميركية وحدها.

وبالرغم ممّا سلف، كانت صحيفةُ **نيويورك ريڤيو** غيرَ عادية ـ وربّما فريدةً ـ في مقاطعتها طوفانَ الاستنكار العاطفيّ للمُحاكاة الصربيّة لهتلر وستالين؛ وكان ذلك من خلال مقالة بعنوان «العدالة والأكراد». وتَعْرض المقالة كتاباً امتُدِحَ لكونه «الدراسةَ الأكثر جديّةً وإقناعاً لمسألة أكراد تركيا إلى هذا اليوم». ولكنْ مهما كانت فضائلُ الكتاب المعروض، فإنّ تقريظه لا يُمْكن أن يكون صحيحاً، وإنْ يكن لسببٍ واحد فقط، وهو أنّ الدراسة تجنبتْ بوضوحٍ وبالتحديد موضوعَ «العدالة والأكراد»! فالدراسة، على نحوٍ ما شُدّدت الجملةُ الأولى من عرض الكتاب، مُكرَّسةٌ لموضوعٍ مختلفٍ تماماً وهو: قضايا صنع السياسة التي تواجه «صانعي السياسة الأتراك، والمجتمعَ التركيّ، وأصدقاءَ تركيا وحلفاءَها». فهي، إذن «دراسة سياسيّة» معنيّة بـ «استقرار تركيا وصالحها العام في المستقبل بوصفها حليفاً أميركياً رئيسياً»، ومعنيّةٌ أيضاً بـ «قدرة <الحكومة التركيّة> على معالجة المشكلة الكرديّة التي تُثقل كاهلَها معالجةً ناجحةً». بدأ مؤلِّفا الكتاب كتابهما بالتأكيد على أنّ دراستهما لن تعالجَ «حقوقَ الإنسان في تركيا»، وهو موضوع لم يذكراه إلا في جمل قليلة مشتتة. كما أشارا إلى تقارير منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» من خلال تعليقٍ بسيطٍ في أحد الهوامش، وفحواهُ أنه من غير الممكن أن نقول إنّ «الجيش نقيّ السريرة عندما يتعلّق الأمرُ بموضوع انتهاكات حقوق الإنسان». وقد تناول الكتابُ سياساتِ الدولة في الجنوب الشرقيّ بجملٍ قليلةٍ أغلبُها نقدٌ أخطوطيّ (تكتيكيّ). أمّا المقال المكرَّس لعرض الكتاب فيتناول من بعيدٍ السياساتِ التركيةَ تجاه الأكراد بأسلوبٍ «امتداحيّ مصحوبٍ بإدانة باهتة»، وهو أسلوبٌ يتناقض تناقضاً مُطلقاً مع وابل النقمات المنصبَّة على عدوّ اليوم الرسميّ <الصرب، العراق...>.

وعلى امتداد الإعلام المطبوع ـ وأفترضُ أنّ ذلك ينطبق على الراديو والتلفزيون أيضاً ـ، كان التفاوتُ في الاهتمام والتغطية الإعلامية هائلاً، حتى لو وضعنا جانباً البدهياتِ الأخلاقيةَ التي كانت ستَفْرض رجحاناً معكوساً لكفّتَي الميزان. ولقد تم توثيقُ هذا الأمر إلى درجة مملّة، ومع ذلك فإنّ هذا النسق ثابتٌ إلى حدّ يبعث على الدهشة في مجتمعٍ لا تكون عقوبةُ الالتزام بالبدهيات الأخلاقية فيه إلاّ طفيفة.

ومن جديد يُوضح مثالُ الولايات المتحدة ـ تركيا الخيار I: وهو العمل على تصعيد الفظائع؛ وفي هذه الحالة تصعيدها إلى مستوى هائل، وبثقةٍ كاملةٍ بأنّه لن تُطرَح أيُّ أسئلة محرجة، في الوقت الذي تتابع فيه الدولُ «المتنوّرةُ» تصعيدَ الفظائع في البلقان: من مستوى ما كان يَحْدث في كولومبيا، إلى مستوى قد يقارب الفظائعَ داخل الناتو. وعلى الرغم من أنّ هذه الفظائع تندرج في الإطار الزمنيّ المحدَّد، وتستمرّ في الوقت الحالي، فإنّها لا تؤثّر في مبادئ النزعة «الإنسانيّة» الجديدة، التي تؤْمن أنّه «عندما يتحوّل صراعٌ عرقيٌّ إلى تطهير عرقيّ فإنّه من الواجب علينا أن نتدخّل إنْ كان ذلك يغيّر الأوضاع». وقد أعلن كلينتون، عندما أمر ببدء قصف يوغوسلافيا، أنّ تلك هي «الحالة في كوسوفو بوضوح». ولكنّ من الواضح أنّ الحالة **ليست** كذلك في داخل الناتو ذاته، وعليه وَجَبَ تسهيلُ ارتكاب تطهيرٍ عرقيٍّ أكثرَ وحشيةً.

إنّ لاحتقار الولايات المتحدة/بريطانيا لحقوق الأكراد تاريخاً طويلاً ومميّزاً. وضمن هذا التاريخ تأتي الخيانةُ المفضوحةُ للأكراد لحساب العراق في العام ١٩٧٥ (إبرازاً لمقولة كيسنجر بأنّه «يجب عدم الخلط بين الأعمال السريّة والمهام التبشيريّة <الدينيّة>»). وجاءت الخيانةُ الثانية في العام ١٩٨٨، عندما كان ردُّ فعل الولايات المتحدة/بريطانيا على قصف صدّام حسين للأكراد بالغازات السامّة عبارةً عن زيادة دعم هاتيْن الدولتيْن العسكريّ لصديقهم وحليفهم، فضلاً عن أنواع أخرى من الدعم؛ وكانت شحناتُ الغذاء الأميركية ذاتَ أهميّةٍ حيويّة، لا لأنّها هديّةٌ من دافعي الضرائب الأميركيين لشركات الأغذية الأميركية فحسب، بل أيضاً لأنّ عمليات صدام الإرهابيّة كانت قد دمّرتِ الكثيرَ من الإنتاج الغذائيّ العراقيّ.

أمّا في حالة بريطانيا فالسجلّ يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير. وكانت إحدى اللحظات المعبِّرة قد تحققتْ بعد الحرب العالميّة الأولى عندما لم يعُدْ بإمكان بريطانيا أن تسيطر على إمبراطوريّتها بفضل قواتها البريّة وحدها، فلجأتْ إلى الأسلحة الجديدة المتمثِّلة في القوّة الجويّة والغازات السامّة. وهذه الأخيرة على الأخصّ كانت أثيرةً لدى وينستون تشرشل في استخدامها ضد «القبائل غير المتحضِّرة»

و«العرب الحرونين» (ويَقْصد الأكرادَ والأفغانَ). ومن الممكن أن نفترض أنّ هؤلاء هم العناصر المتمرّدة الذين كانوا في بال رجل الدولة البارز لويد جورج عندما أطرى نجاحَ بريطانيا في إحباط معاهدةٍ دوليّةٍ كانت قد سعت إلى حَظْر قصف المدنيّين؛ وكان لويد جورج «قد أصرّ على الاحتفاظ بحقّه في قصف العبيد».

ورغم أنّه من المفهوم أنّ هذه الحقائق منضويةٌ تحت ما «ليس من الحريّ ذِكْرُه» <بتعبير أورويل>، فإنّه لا يُمْكن المرءَ أن يكون أكثر حذراً ممّا ينبغي؛ فهناك دائماً شخص مخبول لا أحد يَعْرف من أين ينبق ليذكر هذه الأمور. ولهذا السبب فإنّ ويليام والديجريف، الذي كان مسؤولاً عن إدارة مبادرة رئيس الوزراء البريطانيّ جون ميجور بـ «الحكومة المنفتحة»، أَمَرَ بإزالة موادّ من مكتب السجلّات العامّة تتعلّق «بملفات تُفصّل كيفيةَ قيام الجنود البريطانيّين باستعمال الغاز السامّ ضد المنشقّين العراقيّين (ومن ضمنهم أكراد) في العالم ١٩١٩». هذه الغربلة الساذجة للوقائع التاريخيّة المحرجة تبعتْ نموذجَ الدولانيّين الرجعيّين statist reactionaries في إدارة ريغان، والذينَ بلغ تفانيهم في حماية سلطة الدولة من تمحيص الجمهور درجةً مذهلةً دفعتْ بالمؤرّخين العاملين في وزارة الخارجيّة الأميركيّة إلى الاستقالة الجماعيّة احتجاجاً.

ج - لاوُس

دعونا نتحوّل الآن إلى تجلٍّ آخر للنزعة «الإنسانيّة» الجديدة، مع بقائنا داخل الإطار الزمنيّ المحدَّد (تسعينيّات القرن العشرين)، وهي حالةٌ حَدَثَ أنْ كانت لها مضامينُ مُباشرةٌ في البلقان أيضاً.

في كل عام يُقتل الآلافُ من الناس - أكثرُهم من الأطفال، وأغلبُ البقيّة من الفلاّحين الفقراء - في سهل «جارز» في شمال لاوُس الذي كان، على ما تبدّى، مسرحاً لأعنف قصفٍ على أهدافٍ مدنيّةٍ في التاريخ، وربّما الأكثر وحشيةً. ولم يكن الهجومُ الشرسُ الذي قامت به واشنطن ضد مجتمع من الفلاّحين الفقراء ذا علاقةٍ بحروب واشنطن في تلك المنطقة. وحلّتْ أسوأُ فترةٍ بعد العام ١٩٦٨ عندما أُجبرتْ واشنطن (بضغطٍ شعبيٍّ وضغطٍ من رجال الأعمال) على الموافقة على إجراء تسوية تفاوضيّة تؤدي إلى عقد هدنةٍ وإيقافِ القصف المنتظم لفيتنام الشماليّة التي حوّلتْ واشنطن معظمَها إلى أرضٍ خراب. ومع فقدان هذه الأهداف في فيتنام تحوّلت الطائراتُ إلى قصف لاوُس وكمبوديا، وكان لذلك تبعاتٌ من الجدير معرفتُها جيداً.

إنّ حالات الموت الحاليّة ناتجةٌ عن «القُنَيْبلات» bombies، وهي سلاحٌ صغيرٌ ضد الأفراد أسوأُ بكثيرٍ من الألغام الأرضيّة: وذلك لأنّها مصمّمةٌ للقتل ولبتر الأطراف، لا لتدمير الآليات أو المباني. و«القنيبلات» هي الذخيرةُ الحيّةُ التي تُحشَى في داخل القنابل العنقوديّة، ويبلغ حجمُها أقلّ من حجم القَبْضة المُطبِقة. وكان سهل «جارز» قد أُشبع بمئات الملايين من هذه الوسائل الإجراميّة، التي تتراوح نسبةُ إخفاقها في الانفجار ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ وفقاً للشركة المُصنِّعة هاني وَلْ (وهي الآن شركةُ الينْت تَكْسِيسْتِمْز المزدهرة). وهاتان النِّسبتان تدلاّن على سوءٍ شديدٍ في مراقبة جودة التصنيع، أو على سياسةٍ عقلانيّة تَهْدف إلى قتل المدنيّين بفعلٍ لاحقٍ. وكلّ هذا لا يُشكّل إلاّ قسماً صغيراً من الوسائل التكنولوجيّة التدميريّة التي أُلقيتْ على سهل «جارز»، ومن ضِمْنِها صواريخُ متطوِّرةٌ لاختراق الكهوف التي لجأتْ إليها العائلاتُ بحثاً عن مأوى؛ وكان الصاروخُ الواحَدُ يقتُل المئاتِ منها. وتتراوح الإصابات التي تَنْتَج عن «القنيبلات» حالياً ما بين عدّة مئات في السنة إلى «معدّل

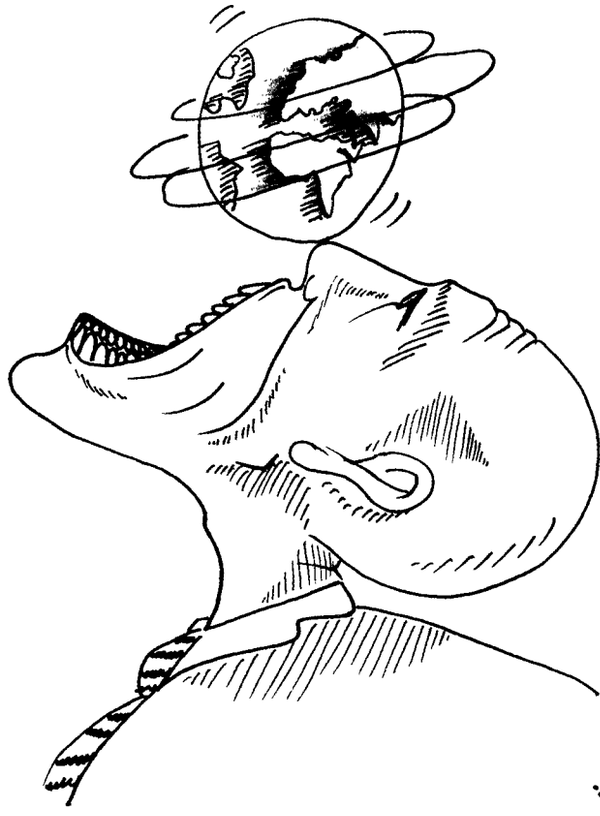

خسائر سنويّ في البلد عموماً يبلغ ٢٠.٠٠٠ شخص»؛ وأكثرُ من نصف هذهِ الخسائر حالاتُ موت، وفقاً لما ذكره المراسلُ الصحفيُّ المخضرم في آسيا باري واين من صحيفة **وول ستريت جورنال** في طبعتها الآسيويّة.

وهكذا، فبتقدير مُتحفِّظٍ نجد أنّ هذه الأزمة السنويّة تُمْكن مقارنتُها بالخسائر في كوسوفو خلال السنة التي سبقتْ قصفَ الناتو، على الرغم من أنّ هذه الخسائر في لاوس سنويةٌ كحال كولومبيا، وأنّ الموت متركّزٌ أكثرَ بكثير بين الأطفال (أكثرُ من نصف الأموات أطفالٌ وفقاً للدراسات التي أوردتْها «اللجنةُ المركزيّة المينونيتية» <وهي طائفة دينيّة>، وكانت قد بدأتْ بالعمل في شمال لاوُس منذ العام ١٩٧٧ لتخفيف الفظائع المستمرة).

كانت هناك، وما تزال، جهودٌ للتعريف بهذه الكارثة الإنسانيّة ومعالجتها. وبعضُ هذه الجهود هو ما تقوم به «المجموعة الاستشاريّة للألغام»، ومركزُها في بريطانيا، إذ تحاول إزالة هذه الأشياء القاتلة. ولكنّ الولايات المتحدة «غائبةٌ غياباً واضحاً عن هذه الحفنة من المنظمات الغربيّة التي تبعت تلك المجموعة الاستشاريّة للألغام»، حَسْبَ ما تقوله الصحفُ البريطانيّة، رغم أنّ الولايات المتحدة وافقتْ في النهاية على تدريب بعض اللاوُسيّين المدنيّين <على أعمال الإزالة>. وأوردت الصحفُ البريطانيّة أيضاً، وبشيء من الانزعاج، ما زعمه الاختصاصيُّون التابعون لتلك المجموعة هو أنّ الولايات المتحدة تَرْفض تزويدَهم «بوسائل إبطالٍ مفعولٍ» تلك القنيبلات كي يصبح عملُهم «أسرعَ بكثير وأكثرَ أمناً بكثير». وهذه الأمور تظل أسرارَ دولةٍ في الولايات المتحدة، كما هي الحال بالنسبة إلى قضية قصف لاوُس بكاملها. وتَذْكر الصحافةُ في بانكوك وصفاً مشابهاً في كمبوديا، وبالتحديد في المنطقة الشرقية حين كان القصفُ الأميركيّ بدءاً من العام ١٩٦٩ على أشدّه.

كان من ضمن التغطية الصحفيّة النادرة في الولايات المتحدة مقالٌ ظَهَرَ في إحدى الصحف بعنوان «الولايات المتحدة تزيل الذخائرَ المتفجّرةَ في لاوُس». ويورد المقال بفخرٍ أنّ «ضبّاطاً أميركيّين من جنود البحريّة يقومون بتدريب لاوسيّين، كجزء من برنامج عالميّ لإزالة المئات، إنْ لم يكن الآلاف، من الذخائر غير المنفجرة التي تشكّل خطراً على المزارعين اللاوسيّين». غير أنّنا لو تغاضينا عن بعض الإغفالات، فإنّ الواقع يختلف قليلاً: وذلك أنّ المجموعة الاستشاريّة للألغام وَجَدَتْ ٧٠٠ «قنيبلة» في مساحة ثلث هكتار* في ساحة إحدى المدارس. ويشكّل الأطفال غالبية ضحايا هذه القنيبلات. وكانت تلك الصحيفة الأميركيّة اليوميّة نفسُها <**كريستشان ساينس مونيتور**> قد نشرتْ في السابق تقريراً على صفحتها الأولى بعنوان «حملةُ رجلٍ واحدٍ لتدمير الألغام»، تنويهاً بجهودِ مُصنّعٍ ياباني تقوم شركتُه بتصميم تقنيّةٍ لإزالة الألغام التي استخدمها الروسُ أثناء اجتياحهم لأفغانستان.

في حالة لاوُس، كما في حالة تيمور الشرقية، يتبيّن أنّ الخيار الحاليّ لواشنطن هو الخيار II: الامتناع عن عمل أيّ شيء. ويمكن الزعمُ أنّ هذا الامتناع أسوأُ في لاوُس منه في تيمور الشرقيّة، إذا أخذنا في عين الاعتبار طبيعةَ الدور الأميركيّ. وكان ردُّ فعل الإعلاميّين والمعلّقين هو التزامَ الصمت، متّبعين القواعدَ التي عيّنتِ الحربَ ضد لاوُس بوصفها «حرباً سريّة» ـ بمعنى أنّ أمرها معروفٌ تماماً ولكنّه طيّ الكتمان، كما كان عليه الأمرُ بخصوص قصفِ كمبوديا منذ آذار/مارس من العام ١٩٦٩!

لقد كان مستوى الرقابة الذاتيّة في ذلك الوقت خارقاً للعادة، كما هو الحال في المرحلة الحالية أيضاً. وإنّ الأحداث وردود الفعل عليها في تلك الأيام، وفي الوقت الحالي، لَتَدلُّنا على الكثير بشأن النزعة «الإنسانيّة» الجديدة، و«العالَم الطبيعيّ» الذي نحّط فيه عصَا ترحالنا بيُسْرٍ وسهولة.

بحلول شهر نيسان/ابريل ١٩٩٩، أورد المراسلون الصحفيُّون الأميركيُّون من مسرح الأحداث أنّ حلف الناتو كان يستخدم القنابلَ العنقوديّةَ في كوسوفو، محوِّلاً أجزاء من هذا الإقليم إلى أراضٍ لا تخصّ أحداً من الناس، وقد «تبعثرتْ» فيها القنيبلاتُ غيرُ المنفجرة. وكانت هذه القنابل قد استُخدمتْ لقتل جنود صربيّين بالجملة عندما استُدرجوا إلى الأرض المكشوفة بفعل هجماتٍ عبر الحدود <شنّها جيشُ تحرير كوسوفو>. وكانت تلك الأسلحة، هنا وفي لاوُس ومناطقَ أخرى، تسبّب «جراحاً راعبة»، إذ عولج المئاتُ في مستشفى بريشتينا وحده، نصفُهم تقريباً من المدنيّين، ومنهم أطفالٌ البانيُّون قُتلوا أو جُرحوا، وأغلبُهم ضحايا قنابل عنقوديّةٍ موقوتةٍ مُصمّمةٍ للقَتْلِ وبترِ الأطراف دون سابق تحذير. وقد قامت «الحملةُ البريطانيّة من أجل اتّجار بالأسلحةِ شفّافٍ وخاضعٍ للمحاسبة»، معتمدةً على تقاريرَ موثوقةٍ تورد استخدامَ القنابلِ العنقوديّة، ببدء مساعٍ تتهم فيها توني بلير وروبن كوك ووزيرَ الدفاع جورج روبرتسون بـ «الإهمال الإجراميّ» بسبب نشر تلك الأسلحة الرهيبة واستخدامها، وبانتهاكٍ صريحٍ لـ «معاهدة أوتوا لحظر استعمالِ وتخزينِ

* ـ الهكتار يساوي عشرة آلاف متر مربّع. (م)

وإنتاج ونقل الألغام المُصمَّمة ضد الأفراد، ولتدمير الموجود منها»، واتهمتْهم أيضاً بانتهاك التشريعات البريطانيّة التي أخضعتِ القانونَ البريطانيَّ للمعاهدات الدوليّة. أمّا الولايات المتحدة فلا يمكن اتهامُها، وذلك لأنّها رفضت التوقيعَ على معاهدة أوتوا <أصلاً!>، وهذا هو موقفُها المعتادُ من مواثيق حقوق الإنسان والقانون الدوليّ على العموم.

نصّت اتفاقيةُ السلام في كوسوفو أنّ على القوات الصربيّة إزالةَ حقول الألغام، وأنّه يُسمح لهم بدخول كوسوفو لهذا الهدف فقط، إلى جانب قوّةٍ صغيرةٍ لحراسة الحدود. وإنّه لأمرٌ معقولٌ تماماً أن يكون على الصرب إزالةُ الألغام التي وضعوها تحضيراً لاجتياح الناتو، والتي تُشكّل بلا شك خطراً جديّاً على المدنيّين. وصرّح الناطقُ العسكريّ العقيد كونراد فرايتاج بمسحةٍ من التقوى <المزعومة> قائلاً: «لقد كانت القواتُ الصربيّةُ مسؤولةً عن وضع الألغام، ولهذا فإنّها ستكون مسؤولةً عن إزالتها أيضاً».

أمّا بالنسبة إلى الفكرة القائلة بأنّ الولايات المتحدة قد يترتّب عليها هي أيضاً بعضُ المسؤولية عن إزالة البقايا القاتلة من جرائمها التي تفوق تلك الجرائمَ فظاعةً، أو عن توفير معلوماتٍ تُمكّن الآخرين من ذلك دون أن يتعرّضوا لمصير الآلاف الذين يُقتَلون سنوياً في الوقت الحاليّ، فهذه فكرة يبدو أخذُها في الاعتبار أمراً في غاية الغرابة، بناءً على واقعِ امتناعِ الولايات المتحدة عن فعلِ أيّ شيءٍ.

لقد أوضح الرئيس كلينتون للأمّة بأنّ «هناك أوقاتاً يكون فيها غضُّ النظر أمراً غيرَ ذي خيار»؛ وقالَ: «ليس بإمكاننا أن نستجيب لكل مأساةٍ في كل زاويةٍ من هذا العالم»، ولكنّ هذا لا يعني أنّه «يتوجب علينا ألاّ نفعل أيّ شيءٍ لأيّ أحد».

إنّ النقطة التي أثارها كلينتون تتّسم بشيء من المعقوليّة. وذلك أنّ أتقى الأتقياء لا يستطيع بنفسه أن يهتمّ بكل مشكلة في العالم؛ ولو كانت هناك دولةٌ قداسيّة في هذا العالم (إنْ كان تصوُّرُ وجودِ «دولةٍ إخلاقيةٍ» أمراً ممكناً) فسيكون عليها هي نفسها أن تنتقي وتختار. ولكنّ الرئيس، والمعلّقين الصحفيّين الكثر الذين يكررون هذه النقطة، أخفقوا في أن يضيفوا بأنّ «الأوقات» <التي «يكون فيها غضُّ النظر أمراً غيرَ ذي خيار»> إنّما هي أوقات محدّدَةٌ تماماً. وهذا المبدأ ينطبق على «الأزمات الإنسانيّة» بالمعنى التقنيّ، أيْ عندما تتعرّض مصالحُ الأقوياء للخطر. وبناءً عليه، فإنّ الأمثلة التي أوردناها <تيمور الشرقيّة، كولومبيا، أكراد تركيا، لاوُس، كمبوديا> لا ترقى <بحسب «الإنسانيّين» الجدد> إلى مستوى «الأزمات الإنسانيّة»، ولهذا فإنّ «غضَّ النظر [عنها]» و«عدمَ الاستجابة» [لها] هما بالتأكيد من ضمن الخيارات، إنْ لم يكونا أمريْن واجبيْن! وبحسب الأساس نفسه، فإنّ سياسات كلينتون في افريقيا مشروعة؛ والمقصود: السياسات كما يفهمها الديبلوماسيُّون الغربيُّون من «ترك افريقيا تعالجُ أزماتها بنفسها». فعلى سبيل المثال، وفي جمهورية الكونغو التي كانت مسرحاً لحرب كبيرة وفظاعاتٍ هائلة، رَفَضَ كلينتون طلباً من الأمم المتحدة بتخصيص مبلغٍ زهيدٍ لإرسال كتيبة من قوات حفظ السلام؛ وقد «نَسَفَ» ذلك الرفضُ اقتراحَ الأمم المتحدة بحسب الديبلوماسيّ المحترم محمد سحنون. أمّا في حالة سيراليون فإنّ «واشنطن أخّرتْ مناقشات عرضٍ بريطانيٍّ بإرسال قوّات حفظ السلام» في العام ١٩٩٧، الأمر الذي مهّد الطريقَ لكارثة كبرى أخرى، ولكنّها من النوع الذي يكون «غضُّ النظر» فيها خياراً مُفضّلاً. وفي حالات أخرى «أحْبطت الولاياتُ المتحدة بفعاليّة جهوداً قامت بها الأممُ المتحدة للشروع بمهمات حفظٍ للسلام كان من الممكن أن تَمْنع بعضَ حروب افريقيا، وفقاً لقول دبلوماسيّين أوروبيّين وآخرين من الأمم المتحدة». وهذا ما أورده المراسل الصحفي كوليوم لينش عندما وصلتْ خططُ قصف صربيا إلى مراحلها النهائيّة.

إنّ اللازمة المتكرِّرة القائلة بأنّه «ليس بإمكاننا أن نستجيب لكل مأساةٍ في كل زاويةٍ في العالم» ما هي إلاّ مراوغةٌ جبانة. والشيء ذاته يصحّ على ردّ الفعل المكرور على الإشارات الجلفة والنادرة إلى أنّ جرائم ميلوشيفتش في كوسوفو ليست الوحيدةَ في العالم المعاصر؛ <ولسانُ حال ردّ الفعل ذاك هو التالي>: فحتى لو كنّا «نتجاهل أعمالاً وحشيّةً من المستوى نفسه في أفريقيا وآسيا»، فإنّنا مع ذلك نقوم ولو لمرّة واحدة «بعمل الشيء الصحيح»، وذلك باستخدام القوة استجابةً «لمأزق سكان كوسوفو»، ويجب امتداحنا على ذلك! ولكنّنا إذا وضعنا جانباً حقيقةَ أنّ ذلك المأزق كان إلى حدٍّ بعيدٍ، وباعتراف الجميع، **نتيجةً** لتلك الاستجابة، فليس من الصحيح على الإطلاق أنّ الدول «المتنوّرة» وببساطة «تتجاهل أعمالاً وحشيّة من المستوى ذاته». بل الحقّ أنّ هذه الدول تتدخّل عادةً **لتصعيد** الأعمال الوحشية، أو تبدأها وتديرها بحدّة، وفي داخل الإطار الزمنيّ الذي يُسمح لنا بمعاينته (التسعينيّات من القرن العشرين)، وبالضبط داخل الناتو، إذا كان لنا أن نختار مثالاً معاصراً واحداً تطلّبَ المجهودَ الأعظمَ لتجاهله.

د ـ العراق

سأتجاوز ذكر أمثلة أخرى عن الخيارين I و II، وهي أمثلة زاخرة. وسأتجاوز أيضاً فظائعَ معاصرةً من حجم آخر، مثل المذبحة التي تجري ضد المدنيّين العراقيّين عبر نوعٍ

شرس من أنواع الحرب البيولوجيّة؛ وهذا ما يعنيه تماماً تدميرُ أنظمةِ توزيع مياه الشرب وأنظمةِ الصرف الصحيّ والبنيةِ التحتيةِ الكهربائيّة وبُنى تحتيّةٍ أخرى، ومنعُ إصلاحها، بل ومنعُ إرسال الأدوية. لم يتجاهل «الإنسانيُّون الجدد» القضايا الأخلاقيّة التي برزتْ هنا؛ فقد علّقتْ مادلين أولبرايت على سؤالٍ وجّهتْه إليها قناةُ التلفزيون العامة في العام ١٩٩٦ عن ردّ فعلها على مقتل نصف مليون طفل عراقيّ خلال خمس سنوات <بفعل الحصار>، فقالت: «لقد كان خياراً صعباً، لكنْ بالنسبة إلى الثمن ـ نعتقد أنّ الأمر يستحق هذا الثمنَ!». وبعد ثلاث سنوات من ذلك التعليق ما زالت تلك الحسبةُ الأخلاقيّة على حالها، في الوقت الذي تتعاظم فيه الخسائرُ البشريّةُ العراقيّةُ، ومازلنا نُكرِّس أنفسَنا من جديد، وبعاطفةٍ مشبوبةٍ متجدِّدة، «للفكرة التي دافعتْ عنها مادلين ك. أولبرايت، وزيرةُ الخارجية، بأنّ الدفاع عن حقوق الإنسان هو نوعٌ من الرسالة!».

مازال يُقتل في العراق ٤٠٠٠ طفل في كل شهر، بحسب التقديرات الحاليّة. ولقد عَزّز الحصارُ ـ وهو قضيةٌ في يد الولايات المتحدة وبريطانيا في الأساس ـ موقعَ صدام حسين، ولكنّه دمّرَ المجتمعَ المدنيّ. ووفقاً لما أورده دينيس هاليداي ـ الديبلوماسيُّ من الأمم المتحدة ومحطُّ احترام الجميع، ولعلّه يَعْرف العراقَ أفضلَ من أيّ غربيّ آخر، وكان قد استقال من منصبِ مُنسِّقِ الجهود الإنسانيّة في بغداد اعتراضاً على السياسات التي اعتبرها «إبادةً عرقيّة» ـ فإنّ هناك خسائرَ غيرَ الخسائر بالأرواح والأمراض والتفسّخ الاجتماعيّ: «إنّ الجيل الجديد من المهنيِّين العراقيِّين وقادة المستقبل السياسيِّين ـ الطافحين بالمرارة والسخط والعُزلة، والغربةِ عن العالم بصورةٍ تُنذر بالخطر ـ يترعرعون في بيئةٍ ليست بعيدةَ الشبه بتلك التي وُجدتْ في ألمانيا في الظروف التي فَرَضَتْها معاهدةُ فرساي»، والكثيرون من هؤلاء العراقيِّين «يجدون القيادةَ الحاليّة وحواراتِها ومساوماتِها مع الأمم المتحدة غيرَ مقبولةٍ و'معتدلةً' أكثرَ مما ينبغي». ويُحذِّر هاليداي من «تأثيرٍ سياسيٍّ واجتماعيّ أبعد مدًى نتيجةً للحصارِ والموتِ واليأسِ الحاليّ».

وقد علّق مُحلّلان عسكريّان من الصقور بالقول: «من الممكن تماماً أن يكون الحظْرُ الاقتصاديُّ سبباً لازباً لمقتل عراقيِّين يفوقون في عددهم أولئك الذين قُتلوا بما يُسمَّى أسلحة الدمار الشامل على مرّ التاريخ». وتحدّث ديفيد شوروك من بغداد معايناً تأثيراتِ «التجربة الاجتماعيّة الوحشيّة التي تجري على شعب العراق» ويقوم بها الغربُ، فتوقّع أن يكون هذا هو النموذجَ المُرجَّحَ لصربيا سواءً بسواء. وهذا <في رأيي> أمرٌ ليس ببعيد.

إذا تجاوزنا «الجهلَ المُتعمَّدَ» فقد نستذكر أنّ هذا هو النهجُ العمليّاتيُّ التقليديُّ للدول «المتنوّرة» عندما ينحرف أحدٌ ما عن الخطِّ المرسوم، كما فَعَلَ صدّام حسين في شهر آب/اغسطس من العام ١٩٩٠ <حين غزا الكويت>، فتحوّل بسرعةٍ من صديقٍ أثيرٍ إلى شيطان رجيم، بارتكابه جرائمَ اعتُبرتْ سيئةً بما يكفي ولكنها لم تكن غيرَ مألوفةٍ (إذ كان أكثرَ ما تخشاهُ إدارةُ بوش هو أنّه ما لم تُعَرقَل المفاوضاتُ فإنّ صدام حسين سوف يفعل طبقَ الأصل ما كانت الولاياتُ المتحدة قد أنجزتْه للتوّ في بنما)، ولا كانت تلك الجرائمُ خطيرةً بما يكفي بمعايير صدّام الرهيبة التي لم تكن <قبل غزو الكويت> تشكّل مشكلةً جديّةً للدول «المتنوِّرة». وكذلك الأمر في حالة نيكاراغوا، إذْ لم تكن هناك مشكلةٌ لهذه الدول عندما كان جيشُ سوموزا المُدرَّب والمسلَّح من قِبل الولايات المتحدة يَقْتل عشرات الآلاف من الناس قبل عشرين سنة، ولكنّ نيكاراغوا سُحِقتْ إلى أن أصبحتْ ثاني أفقر دولةٍ في النصف الغربيّ من الكرة الأرضية (بعد هاييتي) إثْرَ جريمة «العصيان» التي اقترفتْها بعد سوموزا. وهو أيضاً الأمرُ في كوبا، التي راحت تتعرّض لأربعين سنةً من الإرهاب والحرب الاقتصاديّةِ غيرِ المسبوقة، ومن حظرٍ يَمْنع الغذاءَ ويَمْنع الدواءَ، لا بسبب جرائم كاسترو ولكنْ ـ وكما يُعلِمنا مفكّرو كينيدي ـ بسبب القلق من «انتشار فكرة كاسترو القائلة بأنّ على المرء أن يأخذ حقَّه بيده»؛ وتلك مشكلةٌ كبيرة إذ إنّ «توزيع الأرض والأشكال الأخرى من الثروة القوميّة» على امتداد أميركا اللاتينيّة «يؤْثِرُ الطبقاتِ المُتنعِّمةَ إيثاراً شديداً، وأما الفقراء والمعوزون فإنّهم يطالبون بفُرصٍ من العيش الكريم بعد أن حثّتْهم على ذلك وألهمَتْهم الثورةُ الكوبيّةُ».

من الأجدر بنا أن نَحْفظ في الأذهان تلك الأمثلةَ، وأمثلةً أخرى كثيرةً، عندما نقرأ تقاريرَ تُطْري كيف أنّ «البوصلة الأخلاقيّة» لإدارة كلينتون تَعْمل أخيراً بشكلٍ صحيحٍ في كوسوفو!

قد يأتي مَنْ يعترض ويقول إنّ هذه العيّنة التي عرضناها غيرُ منصفة، لأنّها تُغْفل الحالتيْن اللتيْن قُدِّمتا مثاليْن بارزيْن على النزعة الإنسانيّة الجديدة: أي الصومال وهاييتي. والحقّ أنّ لهذا الاعتراض بعضَ الأهليّةِ، ولكنّ ثمّة خللاً فيه: وهو أنّ أبسط نظرة إلى هاتيْن الحالتيْن مِنْ شأنها أن تزيد من دناءة القصة.

هـ ـ الصومال

فمما لا خلاف حوله أنّ واشنطن لعبتْ دوراً رئيسيّاً في خلق المأساة في الصومال في بدايات التسعينيّات، ومن ثمّ تنحّتْ جانباً حتى هدأ القتالُ وابتدأتِ الإعاناتُ بالتدفُّق

بحريّة. وأما أنّ التدخُّل الذي حَدَثَ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ما هو إلاّ عَمَلٌ مثيرٌ من أعمال العلاقات العامّة، فهو ما أقرّت به وسائلُ الإعلام التي تَدْعم الإدارةَ الأميركيّة في العادة؛ بل سخَرَتْ هذه الوسائلُ من نوعيّة الاجتياح المُصمَّم على طريقة هوليوود ووصفتْه بأنّه «خزانةُ عرض» لدعم الميزانيّة العسكريّة وبأنّه «مَنْجمٌ للعلاقات العامّة جاء في الوقت المناسب تماماً». وعلّق كولن باول، رئيسُ هيئة الأركان المشتركة، بالقول إنّ الأمر كان «إعلاناً سياسيّاً مدفوعَ الأجر» لصالح خطة إنشاء قوّة تدخّلٍ عسكريّة. ولكنّ الأمور ما لبثتْ أن غدت بغيضةً، والسببُ يعود بشكل رئيسيّ إلى المذهب الأميركيّ الذي يدعو إلى استخدام القوّة الهائلة إذا تعرّض الجنودُ الأميركيُّون للخطر.

في شهر تشرين الأول/اكتوبر من العام ١٩٩٣ «أدّت قلةُ كفاءةٍ إجراميّةٌ من قبل الجيش الأميركيّ إلى مقتل ما يزيد عن ألف صوماليّ بنيران أسلحةٍ أميركية»، وهذا ما أوردتْه الصحفُ لاحقاً. ويفيد التقديرُ الرسميُّ بإصابةٍ ما يتراوح بين ٦٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ صوماليّ في صيف العام ١٩٩٣ وحده، وكان ثلثا الضحايا من النساء والأطفال. ولكنّ التقديرات مشكوكٌ فيها بقوّة، إذ إنّ «الصحفيِّين كانوا يتغاضَوْن عن الإصابات في صفوف الصوماليِّين» وفقاً للتعليقات الصحفيّة النادرة <عن الضحايا الصوماليِّين>.

غادر آخرُ جنود البحريّة الأميركيِّين الصومالَ تحت غطاء وابلٍ من الرصاص ـ وبنسبةٍ بلغتْ ما يُقارب ١٠٠ طلقة مقابل طلقة واحدة من الجانب الآخر، وذلك حسب إفادةِ مراسلِ صحيفة **لوس انجلوس تايمز**، جون بالزار. وأورد بالزار كذلك أنّ القيادة الأميركيّة لم تُحصِ الإصابات بين الصوماليِّين، ولم تُحصِ بالتأكيد أولئك الذين قُتلوا لأنّهم «بَدَوْا وكأنّهم يشكّلون تهديداً!». وأعْلَمَ الجنرال انتوني زيني، الذي قاد العمليّة، الصحفيِّين بالقول: «أنا لا أَعُدّ الجثث... فهذا لا يهمّني!». وأشار المحرِّر في مجلة **فورين بوليسي** تشارلز ويليام ماينز إشارةً عابرةً إلى أنّ «مسؤولين في وكالة المخابرات المركزيّة قد كشفوا بشكلٍ غير علنيٍّ أنّ الجيش الأميركيّ ربّما قَتَلَ ما بين ٧٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ صوماليّ» بينما فَقَدَ أربعةً وثلاثين جندياً. وبعد أن قاد الجنرال زيني حملةَ القصفِ على العراق في كانون الأول من العام ١٩٩٨، أشارت صحيفةُ **نيويورك تايمز** في مقالٍ يعرض سيرته إلى انغماسه في الثقافة والتاريخ الأجنبيَيْن، وهو ما يجعله «حسّاساً تجاه القيم العربيّة!».

وقد قدّرت «المجموعة الأميركية الخاصة بوضع سياساتٍ للاجئين» عددَ الأرواح التي أُنقِذَتْ بفضل «التدخُّل الإنسانيّ» بـ ١٠٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠٠ شخص. وعلّق اليكس دي وال من «منظمة حقوق الأفارقة» بالقول إنّ الحدّ الأدنى نفسَه من هذا التقدير قد يكون مُبالَغاً فيه، إذ إنّ معظم الوفيات قد كان سَبَبُها الملاريا ولم تكن هناك <لدى الجيش الأميركيّ> برامجُ لمكافحة الملاريا؛ واليكس دي وال هو أبرز المتخصِّصين في موضوع المجاعات والمساعدات، ومتخصِّصٌ في تلك المنطقة بالتحديد <أي القرن الافريقيّ>. كما ارتكَبَتْ قواتُ الولايات المتحدة جرائمَ حربٍ محدّدةً، ومن ضِمْنها اعتداءاتٌ عسكريّةٌ مباشرةٌ على مستشفى وعلى تجمُّعات للمدنيِّين. وتورطتْ جيوشٌ غربيّةٌ أخرى في جرائمِ خطيرة مختلفة، وكان بعضُ تلك الجرائم قد تكشّف عقب إجراء تحقيقٍ رسميٍّ قام به الكنديون، ولم يتبعْ هذا النهجَ لا الولاياتُ المتحدة ولا الحكوماتُ الغربيةُ الأخرى.

أمّا الصورة المعتادة فهي كما وُصِفَتْ في صحيفة **واشنطن بوست** في مطلع السنة الجديدة: كانت القوّات الأميركية «تقود الرَّكبَ» في عمليةٍ للأمم المتحدة، ولكنّ «مسألة إنقاذ حياة الآلاف من الصوماليِّين حَجَبها مقتلُ ثمانية عشر جندياً أميركياً»؛ وهذه الكارثة قادت إلى «انسحاب الأمم المتحدة». أمّا مسألةُ موتِ الآلاف من الصوماليِّين فنادراً ما ظهرتْ على شاشة الرادار، ولم تَذْكرها الصحافةُ قطّ!

و ـ هاييتي

في هاييتي، جَرَتْ أولُ انتخاباتٍ حرّة في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٨٩، والدمارُ يخيّم على تلك البلاد

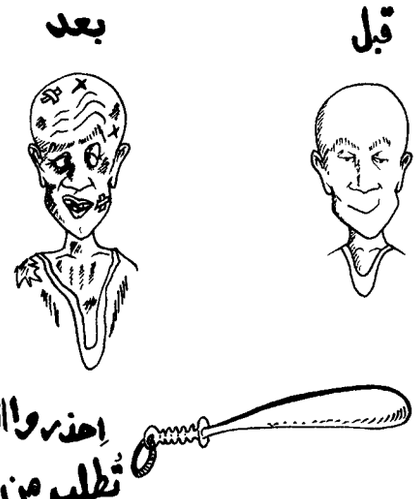

التي كانت تحت سيطرة الولايات المتحدة منذ الاجتياح الأميركيّ المُهلك الذي تمّ في عهد ودرو ويلسون. وكانت نتيجةُ هذه الانتخابات مفاجئةً للجميع: فقد فاز المرشح جان برتراند آريستد، القسيس الشعبويّ، وبأغلبيةٍ بلغتْ ثلثَي الأصوات، مدعوماً بحركةٍ شعبيّةٍ قويّةٍ كانت قد نَجَتْ من لفت الأنظار إليها. وأما واشنطن التي رُوِّعَت بخسارة مرشّحها الذي حصل على ١٤٪ من الأصوات فقط، فقد تحرّكتْ على الفور لكي تحطِّم الحركةَ الديموقراطيةَ الأولى في هاييتي. وعندما أُجهضتْ هذه الحركةُ الديموقراطيةُ بعد سبعة شهور على يد نظامٍ عسكريٍّ إجراميّ، أبقت واشنطن علاقاتٍ عسكريّةً واستخباريّةً وثيقةً مع الحكّام الجدد، في حين راحت تُضعف من الحظر الذي دَعَتْ إليه «منظمةُ الدول الأميركية»؛ حتى إنّ الولايات المتحدة سمحتْ بنقل شحناتٍ غيرِ قانونيّة من النفط إلى ذلك النظام وإلى مؤيديه من الأغنياء.

بعد ثلاث سنوات من الرعب، تدخّلت الولاياتُ المتحدةُ «لإعادة الديموقراطية» إلى هاييتي، ولكنْ بشرط أن تتبنّى حكومةُ آريستد البرنامجَ الأميركيّ الذي كان قد رُفض بشكلٍ حاسمٍ في الانتخابات الحرّة الوحيدة. وفرضتْ واشنطن نسخةً قاسيةً جداً من السياسات التحرُّريّة الجديدة (النيوليبراليّة)؛ وإحدى تبعات هذه السياسات هي تدميرُ إنتاج الأرزّ، الغذاءِ الرئيسيِّ في هاييتي، وكانت مكتفيةً ذاتياً منه. وبموجب هذه الإصلاحات المفروضة من الولايات المتحدة، حُرم مزارعو هاييتي من تعرفة الحماية الجمركية، وبهذا أصبحوا «أحراراً» في أن ينافسوا الشركاتِ الزراعيّةَ الأميركية التي تحصل على ٤٠٪ من أرباحها من خلال التمويل الحكوميّ الذي ازداد بدوره ازدياداً حاداً في عهد ريغان. وعلّقت الوكالةُ الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في تقريرها الصادر في العام ١٩٩٥، بعد أن تنبّهتْ إلى ما يلوح في الأفق، فقالت إنّ «سياسة الاستثمار والتجارة المدفوعة إلى التصدير»، وهي السياسة التي فرضتْها الولاياتُ المتحدة، سوف «تُنهك مزارعي الأرزّ المحليّين بلا رحمة» فيُجبَرون على التحوُّل إلى الإنتاج الزراعيّ التصديريّ وفقاً لمبادئ نظرية التوقعات العقلانيّة، وما يرافق ذلك من فائدةٍ لشركات الزراعة الأميركية وللمستثمرين الأميركيين. ومنذ عهد أقرب من ذلك تعرّض للتدمير، وبالأسلوب نفسِه، واحدٌ من المشاريع القليلة الواعدة في ذلك البلد المنكوب، وهو مشروعُ إنتاج قطع الدجاج المصنّعة. إذ إنّ لدى المنتجين الأميركيين فائضاً كبيراً من اللحوم الداكنة التي «تُغرق هاييتي»؛ وكانت هاييتي قد أُجبرتْ من قبل برنامج الليبرالية الجديدة الأميركيّ على خفض تعرفة الحماية الجمركية لتصل إلى رقمٍ قريبٍ من الصفر، وذلك على العكس من كندا والمكسيك اللتيْن تَفْرضان تعرفةً جمركيةً تزيد عن ٢٠٠٪ لمنع المنتجين الأميركيين من إغراق الأسواق.

ومن ناحية المبدإ كان بإمكان هاييتي اللجوءُ إلى إجراءاتٍ مُضادةٍ، وذلك بإغلاق أسواقها في وجه الصادرات الأميركية رداً على سياسة الإغراق، متّبعةً بذلك إجراءات واشنطن المعتادةَ في حماية منتجيها المحليّين. ولكنّ نظرية السوق ذاتَ الوجهين، التي سادت مئاتٍ من السنين ـ وشعارُها «عليكَ أنتَ بالسوق المنضبطة، غير أنّ الدولةَ الراعيةَ هي مِنْ شأني أنا!» ـ لتَظْهرُ هنا في بشاعتها المُطلقة حين تمارسها أغنى دولةٍ في العالم لتدمير بقعةٍ مُستنزَفةٍ من العالم يُحتمل جدّياً أن تصبح غيرَ صالحةٍ للعيش بعد فترةٍ ليست بالطويلة.

لقد استولتْ قوّاتُ الولايات المتحدة على ١٦٠,٠٠٠ صفحة من الوثائق الخاصة بالنظام الانقلابيّ والقواتِ شبهِ العسكريةِ التابعةِ له. وما زالت الولاياتُ المتحدة تَحْجب هذه الوثائقَ عن حكومة هاييتي، ما عدا بضعة وثائق مُنقّحة شُطبتْ منها أسماءُ مواطنين أميركيّين «لتجنُّبِ انكشاف أمور مُحرجة» عن تورُّط حكومة الولايات المتحدة مع النظام الإرهابيّ، وعن جهودها لإضعاف البرامج التي شُرع العملُ بها أثناء الفترة الفاصلة من الديموقراطية؛ وهذا كله وفقاً لما ذكرتْه منظمةُ «مراقبة حقوق الإنسان» وما اقتبسه «مجلسُ قضايا نصف الكرة الغربيّ» عن المُحلّلين. وسحبتْ إدارةُ كلينتون القوات الأميركيّةَ في العام ١٩٩٦، وذلك بعد أن قام نائبُ وزير الخارجية ستروب تالبوت، وهو الآن من البارزين في البلقان، بطمأنة الكونغرس «بأنّنا سوف نظل مُسيطرين بفضل 'الوكالة الأميركيّة للتنمية الدولية' وبفضل القطاع الخاصّ».

ولعلّنا نستذكر كذلك أنّ هاييتي كانت واحدةً من أغنى المستعمرات في العالم، ومصدراً لقسمٍ غيرِ يسيرٍ من الثروة الفرنسية، وكانت تُصنَّف إلى جانب البنغال (التي هي بنغلادش الآن). وهذه الملاحظة قد تستثير لدينا بعضَ الأفكار، إذا تمكّنا من النجاة من قبضة «الجهل المُتعمَّد». ومن الأمور البالغة الدلالة أنّ هاييتي، بالرغم مما ذكرناه، مازالت تُطرح بوصفها المثالَ الأبرزَ على التزام واشنطن الخالص بحقوق الإنسان وعلى فضائل «التدخُّل العسكريّ الإنسانيّ»!

وتزوِّدنا حالةُ هاييتي أيضاً برؤى كثيرةٍ حول المعنى العمليّ للبند ١٤ من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان الذي يَضْمن حقَّ اللجوء السياسيّ هرباً من الاضطهاد. فقَبْلَ عشرين سنة استهلّتْ إدارةُ كارتر سياسةَ إعادة الناس الفارّين على متن المراكب الصغيرة قسرياً إلى رحمة نظام دوفالييه الديكتاتوريّ. وقد أُقرّ انتهاك البند ١٤ رسمياً في اتفاقية ريغان ـ دوفالييه. أما أثناء فترة الفاصل الديموقراطيّ القصيرة، والتي هي محطُّ للازدراء (الرسميّ الأميركيّ)، وعندما توقف الإرهابُ وانخفض لاجئو المراكب إلى رقم يسير

جداً، فقد انعكستْ هذه السياسة واحتُرم البند ١٤. ولكنْ عندما جَدَّد الانقلابُ العسكريُّ الإرهابَ عادت واشنطن إلى «سياسة اللاجئين غير القانونيّة واللامسؤولة... والتي تستحق الشجب» (على حدّ تعبير «منظمة مراقبة الأميركيتيْن»). وكان مُرشّح الرئاسة في ذلك الوقت بِلْ كلينتون قد شَجَبَ هذه السياسةَ بمرارة، ولكنّ أولَ عملٍ فعله حين بات رئيساً هو جعلُ هذه السياسة أشدّ من ذي قبل. وأقرّت المحكمةُ الأميركيّة العليا سياسةَ الإعادة القسريّة للاجئين الهايتيّين، معتمدةً على ما يبدو ـ في تفسيرها للقانون الدوليّ الخاصّ باللاجئين ـ على حجج سويسرا عندما رفضتْ إدخالَ اليهود الفارين من الهولوكوست إلى أراضيها، وهذا وفقاً للملاحظات التي أبداها رئيسُ تحرير **المجلة الأميركيّة للقانون الدوليّ** في مراجعته عام ١٩٩٨ «للتفاقم المثير للقلق» لرفض واشنطن الالتزامَ بشروط المعاهدة في السنوات العشر الأخيرة، وبما يتجاوز تطرُّفَ الريفانيّة التي دشّنتْ حدوداً جديدة في هذه القضية وفي قضايا أخرى.

وباختصار فإنّ المثاليْن البارزيْن <الصومال وهايتي> لا يقدّمان دعماً قوياً لصنم النزعة الإنسانيّة الجديدة، وإنْ كانا يُلقيان ضوءاً على القيم التي تقودهما.

«التدخُّل العسكريّ الإنسانيّ»

دعونا نتناول الآن الخيارَ السياسيَّ الثالثَ في حالة نشوء أزمة إنسانيّة، وهو الخيار III: أيْ محاولة تخفيف الكارثة. ويتم ذلك عن طريق الوسائل السلميّة (الدبلوماسيّة، وتقديم مساعدات بنّاءة). وقد يتضمن الأمرُ استخدامَ القوّة: أو ما يُسمّى بـ «التدخُّل العسكريّ الإنسانيّ».

إنّ مسألة إيجاد أمثلةٍ تدلّ على التدخُّل العسكريّ الإنسانيّ لهي مسألةٌ بسيطةٌ جداً، إنْ نحن التزمنا باللغو الرسميّ. وفي هذا الميدان، يقارب الأمرُ أن يكون حقيقةً مطلقةً، مفادها أنّ استخدام القوة كان دائماً ينشأ عن التزامٍ إنسانيّ. ولكنّ العالم يختلف قليلاً عن هذه الادّعاءات.

من الطبيعي أن تبرز هذه القضيّة ما إنْ بدأ الناتو بالقصف. فهناك ترتيبٌ للقانون والنظام العالميّيْن، شاركتِ الولاياتُ المتحدةُ إلى حدٍّ كبيرٍ في صياغته، وهو مُلزِم لكل الدول. وتتجلّى أساسيّاتُه في «شرعة الأمم المتحدة»، وما يتبع ذلك من قرارات «الهيئة العامّة» وأحكام «المحكمة الدوليّة». وباختصار، فإنّ التهديد باستخدام القوّة أمرٌ محظور، إلاّ إذا أجاز مجلسُ الأمن ذلك بشكل واضح، وبعد أن يكون هذا المجلسُ قد قرّر أنّ الوسائل السلميّة قد أَخْفقتْ، أو في حالة الدفاع عن النفس في وجه «اعتداءٍ مُسلّح» (بمفهومه الضيّق) إلى أن يتصرّف مجلسُ الأمن (وهذا هو البند ٥١ من شرعة الأمم المتحدة).

هناك بالطبع المزيدُ مما يجب قوله: فثمّة توتُّر على الأقلّ، إنْ لم يكن تعارضاً ظاهراً، بين قواعد النظام الدوليّ المطروحة في «شرعة الأمم المتحدة» وبين الحقوق المنصوص عليها في «الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان»، وهو الركن الثالث من أركان النظام الدوليّ، وقد أُنشئ بمبادرةٍ من الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وينشأ التعارضُ من أنّ «شرعة الأمم المتحدة» تحظِّر استخدام القوّة التي تنتهك سيادةَ الدول، في حين أنّ «الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان» يَضْمن حقوقَ الأفراد في وجه الدول القمعيّة؛ ومع هذا لم يُشِر «الإعلان» ولا قراراتُ التخويل باستخدام القوّة الموضّحةُ في «الشرعة» إلى آليّة تنفيذيّة. ومن هذا التوتّر بَزَغَتْ قضيةُ التدخُّل العسكريّ الإنسانيّ. وكان الحقّ في التدخُّل العسكريّ الإنسانيّ هو ما ادّعته الولاياتُ المتحدة/الناتو في كوسوفو، وأيّدتْهما في ذلك بشكلٍ عام وسائلُ الإعلام وقطاعٌ عريضٌ من المعلّقين الصحفيّين.

تناولتْ صحيفة **نيويورك تايمز** هذه المسألة على الفور في تقرير لها بعنوان: «باحثون أكاديميُّون يَدْعمون قضيةَ استخدام القوّة». واستشهدت الصحيفة على ذلك بالباحث آلان جيرسون، وهو مستشارٌ سابقٌ لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. كما استشهدتْ بباحثيْن آخريْن: الأول هو تيدجالين كارپينتر، وكان قد «سَخرَ من حجّة الإدارة الأميركيّة» وأنْكر الحقَّ المزعومَ بالتدخُّل. أمّا الباحث الثاني فهو جاك جولدسميث، وهو متخصِّصٌ في القانون الدوليّ ويعمل في جامعة شيكاغو للقانون، ويقول إنّ لُمنتقدي قصف الناتو «حجّةً قانونيّةً جيّدةً جداً» ولكنّ «هناك الكثيرَ من الناس يعتقدون أنّ [هناك استثناءً للتدخُّل العسكريّ الإنسانيّ] موجوداً فعلاً بحكم العرف والعادة». وما أوردناه هنا يُلخِّص الدليلَ المقدَّم <من الصحيفة> لتبرير المُحصّلة المُفضّلة التي ظهرتْ في عنوان التقرير. وبعد ذلك أُغفل هذا الموضوع من الصحف إلى حدٍّ كبير، على اعتبار أنّ الزعم الوارد في عنوان **نيويورك تايمز** قد أُثبتَ بالدليل المطروح!

إنّ ملاحظة جولدسميث معقولة، أقلّه إذا وافقنا على أنّ الحقائق ذاتُ علاقة بتحديد «العرف والعادة». ويُمكننا كذلك أن نبقي في أذهاننا حقيقةً بدهيّةً أُخرى: وهي أنّ الحق في التدخُّل العسكريّ الإنسانيّ، إذا سلّمنا بوجوده، يجب أن يَستند منطقيّاً إلى حُسن نوايا مَنْ يقومون بالتدخُّل، ويجب أن يكون افتراضُ حُسن النوايا هذا مبنيّاً على سجلّ المُتدخِّلين لا على لَغْوهم. وهذا الأمر بدهيٌّ فعلاً ومعروفٌ،

على الأقلّ في ما يتعلّق بالآخرين. فلننظرْ على سبيل المثال إلى العروض الإيرانيّة بالتدخُّل في البوسنة لمنع المذابح، عندما لم يكن الغربُ يَعْرض شيئاً من ذلك. فلقد نُبذتْ تلك العروضُ بسخرية (بل تمّ تجاهلُها عموماً)، على الرغم من أنّه كان من الممكن لتدخُّلٍ إيرانيٍّ أن يحمي المسلمين من المجازر في سبرينيتشا وفي أماكن أخرى. وإذا كان هناك من سببٍ لرفض تلك العروض غيرِ سببِ رضوخ الجميع لإرادة الأقوياء، فهو أنه من غيرِ الممكن افتراضُ حُسن نوايا الإيرانيّين. وذلك معقول إلى حدٍّ ما، لأنّ إيران كانت إحدى دولتيْن رفضتا حُكْماً من المحكمة الدوليّة، بالإضافة إلى قيامها بأعمال إجراميّة أخرى. وهنا قد يَطْرح شخصٌ عقلانيٌّ مّا سؤالاً واضحاً: أيكون السجلُّ الإيرانيُّ بالتدخُّل والإرهاب أسوأَ من سجلّ الولايات المتحدة، وهي ثانية الدولتين اللتيْن رفضتا حكماً من أحكام المحكمة الدوليّة بالإضافة إلى قيامها بأعمال إجراميّة أخرى؟

وثمّة سؤالان آخران أيضاً: فعلى سبيل المثال، كيف لنا أن نقيِّم حسنَ نوايا الدولة الوحيدة التي استخدمتْ حقّ النقض (الفيتو) لوقف قرارٍ لمجلس الأمن الدوليّ الداعي جميعَ الدول إلى احترام القانون الدوليّ؟ وماذا عن سجلِّها التاريخيّ؟ فالحقّ أنّه ما لم تبرزْ أسئلةٌ كهذه فإنّ أيّ شخصٍ شريفٍ سوف يَنْبذ هذا الخطابَ بوصفه خضوعاً تافهاً لعقيدة القوّة.

وإنّ هذا الأمر لَهُو تمرينٌ مفيدٌ لتحديد كميّة الكلام ـ في الإعلام وفي غير الإعلام ـ الذي يَصْمد أمام اعتبارات أساسيّة كهذه.

إنّ أحدث دراسة أكاديميّة شاملة صدرتْ في موضوع «التدخُّل العسكريّ الإنسانيّ» هي الدراسة التي أعدّها أشون مورفي، وهو پروفسور في القانون من جامعة جورج واشنطن ومستشارٌ سابقٌ في القضايا القانونيّة في السفارة الأميركيّة لدى المحكمة الدوليّة في لاهاي. وفي هذه الدراسة يُراجِعُ الباحثُ السجلَّ منذ ميثاق كيلوغ ـ بريان* الذي ظهر في العام ١٩٢٨ وحَظَرَ الحربَ، وكذلك السجلَّ ما بعد شرعة الأمم المتحدة التي عزَّزتْ ووضّحتْ شروطَ ميثاق كيلوغ ـ بريان. وكتب الباحث أنّ أبرز الأمثلة على «التدخُّل العسكريّ الإنسانيّ» في المرحلة الأولى هو الهجومُ الياباني على منشوريا ‹١٩٣١› واجتياحُ موسيليني لأثيوبيا ‹١٩٣٥›، واحتلالُ هتلر لأجزاء من تشيكوسلوفاكيا؛ وقد ترافقتْ جميعُها مع خطابٍ ‹لغوٍ› عن الإنسانيّة ومع تبريراتٍ واقعيّةٍ لهذه الاجتياحات : فاليابان ‹بحسب زعمها› كانت ذاهبة إلى منشوريا لتؤسِّس «جنّةً على الأرض» بدفاعها عن المنشوريّين ضدّ «اللصوص الصينيّين»، وبدعمٍ من قائدٍ صينيٍّ قوميٍّ يحظى بمصداقيةٍ تفوق ما استطاعت الولايات المتحدة استحضاره أثناء هجومها على ڤيتنام الجنوبيّة. وأمّا موسيليني فكان ذاهباً إلى أثيوبيا «ليحرِّر» الآلاف من العبيد حين كان يُنفِّذ رسالة «التمدين» الغربيّة. وأمّا هتلر فأعلن عن هدف ألمانيا في إنهاء التوتر العرقيّ والعنف و«صيانة الشخصيّة القوميّة للشعب الألمانيّ وللشعب التشيكيّ» في عمليّةٍ حربيّةٍ «مليئةٍ بالرغبة الجادّة في خدمة المصالح الحقيقيّة للسكان الذين يعيشون في المنطقة» وانسجاماً مع رغباتهم؛ ولإضفاء المزيد من الشرعيّة على ذلك، «طلب» الرئيسُ السلوفاكيُّ من هتلر أن يُعلن سلوفاكيا محميّةً ألمانيّة!

هناك تمرين فكريٌّ مفيد آخر من الممكن إجراؤه، وهو مقارنة تلك التبريرات الفاحشة بتلك التي أُعطيتْ للتدخُّلات العسكريّة، ومن ضِمْنها تبريرات «التدخُّل العسكريّ الإنسانيّ» في حقبة «شرعة الأمم المتحدة».

إنّ أجدر مثال على الخيار III في فترة شرعة الأمم المتحدة هو الاجتياح الڤيتناميّ لكمبوديا في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٧٨، والذي أنهى فظاعات پول پوت التي بلغتْ أوجَها في ذلك الوقت. وكانت ڤيتنام قد استنشدتْ حقّ الدفاع عن النفس ضد الهجوم المسلّح ‹ الكمبوديّ›، وكان هذا واحداً من الأمثلة القليلة التي حملتْ فيها المناشدةُ مقداراً من الصدق في حقبة شرعة الأمم المتحدة. فقد كان نظامُ الخمير الحمر (في كمبوديا الديموقراطية) يشنّ هجماتٍ إجراميّةً على المناطق الحدوديّة الڤيتناميّة. وجاء ردُّ فعل الولايات المتحدة مليئاً بالدلالات: فقد شَجَبَتِ الصحافةُ الأميركيّة «بروسيّي» آسيا لخرقهم الفاضح للقانون الدوليّ، وعوقب الڤيتناميُّون بقسوة على جريمة إنهاء مذابح پول پوت، وجاء هذا العقابُ أولاً باجتياح صينيٍّ (مدعوم من الولايات المتحدة) ومن ثَمَّ بفرض نظام عقوباتٍ صارمٍ جداً من قبل الولايات المتحدة. وأوضحتْ وزارة الخارجية الأميركيّة أنّ الولايات المتحدة تعترف بحكومة كمبوديا المنفيّة بوصفها الحكومةَ الرسميةَ لكمبوديا بسبب «تواصلها» مع نظام پول پوت. وتابعت الولايات المتحدة، بغير ما

---

* ـ ميثاق كيلوغ ـ بريان (Kellogg - Briand Pact)، ويدعى ايضاً ميثاق باريس، أمّا الاسم الرسميّ له فهو «معاهدة حظر الحرب»: معاهدةٌ جرت في باريس في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٢٨، ووقّعتْ عليها خمسَ عشرة دولةً، وفيما بعد صادقتْ عليها كلُّ دول العالم تقريباً. وكان وزير الخارجيّة الأميركيّ فرانك ب. كيلوغ، ووزير الخارجيّة الفرنسيّ اريستد بريان، هما اللذين رعيا المعاهدة وحرّرا بنودها. وعلى اثر ذلك مُنح الوزير كيلوغ جائزةَ نوبل للسلام في العام ١٩٢٩. (م)

رهافةٍ كبيرةٍ، دعمَ الخمير الحمر في هجماتهم المستمرة على كمبوديا!

إنّ هذا المثالَ ليُطْلِعُنا على المزيد من «العرف والعادة» اللذيْن تستند إليهما «المبادئُ القانونيّةُ التي تبزغ في التدخُّل العسكريّ الإنسانيّ».

مثالٌ آخر للخيار III هو الاجتياح الهنديّ لباكستان الشرقيّة في العام ١٩٧١، وهو الاجتياحُ الذي أنْهى مذبحةً هائلةً وأنْهى فرارَ اللاجئين (ما يزيد عن عشرة ملايين لاجئ حسب تقديرات تلك الفترة). فقد قامت الولايات المتحدة بشجب اعتداء الهند، وهددتْها بالحرب. وكان كيسنجر حانقاً بشكل خاص على التحرُّك الهنديّ؛ ويعود ذلك على ما يبدو إلى أنّ هذا التحرُّك يتعارض مع رحلة سريّة له من الباكستان إلى الصين كان قد أُعِدَّ لها بحذر، وكانت ستزوِّده بفرص البروز في صور إعلاميّة رائعة. وربّما كان هذا هو أحدَ الأمثلةَ التي كان المؤرِّخ جون لويس جاديس يَحْملها في ذهنه عندما قدَّم عرضاً صحفيّاً مدّاحاً للجزء الأخير من مذكرات كيسنجر؛ فقد كتبَ أنّ كيسنجر «يُقرّ هنا، وبوضوح أكثر من السابق، بتأثير نشأته في ألمانيا النازيّة، وبتأثير الأمثلة التي شكّلها له أبواه، وما تلا ذلك من استحالةِ أن يَعْمل خارجَ أيِّ هيكلٍ أخلاقيّ». إنّ دلالة هذا المنطق طاغية هنا، كما هو حال الأمثلة التوضيحيّة. وها هي الدروس نفسها تُعاد من جديد.

إنّ سجلَّ «التدخُّل العسكريّ الإنسانيّ» لا يبدأ بالطبع مع ميثاق كيلوغ ـ بريان في العام ١٩٢٨، بل له سلفٌ بارز، ويكاد الأمر يصل إلى أن يكون سمةً عالميّةً للعدوان والعنف، رغم وجود استثناءات من غير ريب. أمّا «الاستثناءات» الأكثر ألفة* فهي تلك التي تقع في قلب تقاليدنا الأخلاقيّة والمعنويّة، المستمدّةِ من الأوامر الإلهيّة بارتكاب الإبادة الجماعيّة، والمدوّنةِ في العهد القديم. وقد نُفّذتْ بحرصٍ من قبل «الشعب المختار»، ونافَسَهم في ذلك أحفادُهم؛ ومن ضِمْنهم فرسانُ الفرنج الذين عاثوا بالشرق قبل ألف سنة، مستخدمين التدبيرَ الإلهيَّ ذاتَه. ومن ضِمْنهم أيضاً «أبناءُ اسرائيل» <المهاجرون الأوائل إلى العالم الجديد> الذين نفّذوا الإرادة الإلهية في العالم الجديد، من ضمن حلقاتٍ لا تُعدّ من «بسطِ معالم القداسةِ على الحرب».

والحقّ أنّه لو توفّرتْ لدينا سِجلاتٌ تاريخيّةٌ لربما وجدنا أنّ جنكيزخان واتيلاّ الهوني** قد ادّعيا دوافع إنسانيّةً هما أيضاً! بل إنّ تاريخ الولايات المتحدة نفسَه يُقدِّم لنا تجليّاتٍ عديدةً: ومنها عرضُ ثيودور روزفلت للدوافع «الإنسانية» لغزو الغرب الأميركيّ، وهو غزوٌ أدّى إلى محوٍ فعليٍّ للسكان الأصلانيّين (وتلك نتيجةٌ كانت قد تحققتْ في الشرق الأميركيّ من قبلُ)، حين قال: «إنّ أكثر الحروب صلاحاً على الإطلاق هي الحربُ مع المتوحِّشين»؛ وهذا بدوره أسّس لقاعدة «أعراق العالم السيّدة».

وبينما كان الغُزاةُ يُتِمّون حروبَهم «الأكثر صلاحاً على الإطلاق» ـ «مهمّةَ قطع الأشجار وقتلِ الهنود وتطويقِ حدودهم الطبيعيّة»، حسب ما وَرَدَ في واحد من أهم كتب التاريخ الدبلوماسيّ المعاصر [لتوماس بايلي] ـ فقد تحرّكوا إلى ما وراء ذلك، تُلْهِمُهم على الدوام دوافعُ «إنسانيّةٌ» راقية. فلقد تدبّروا أمر التدخّل في كوبا في العام ١٨٩٨، وفي الوقت الحاسم، لمنع تحرُّرها من إسبانيا، فحوّلوها إلى «مستعمرة فعليّة» للولايات المتحدة (على حدّ قول مؤرِّخيْن أكاديميّيْن من جامعة هارفرد)، محقِّقِينَ أولَ هدفٍ للسياسة الخارجيّة للولايات المتحدة المتحرِّرة حديثاً. وقد مَجَّدَ الغزاة ذلك التدخُّل لكونه «في صالح الحضارة والإنسانيّة والتحرُّر»: «لم نُشْهِر الأسلحة إلاّ استجابةً لإملاءات المشاعر الإنسانيّة، وتحقيقاً لالتزاماتٍ أخلاقيّةٍ وعامّةٍ سامية»، كما ورد في خطاب الرئيس مكنلي، المعنيّ بالعمل «باسم الإنسانيّة» و«باسم الحضارة». وكان ثيودور روزفلت وودرو ولسون قد وافقا على ذلك بشدّة، ومثلهما كان المفكرون والباحثون البارزون في ذلك الوقت، وإلى وقتنا الحالي.

لقد تطلّب الأمرُ <من الأميركيين> قدراً أكثر قليلاً من الجهد لكي يصوِّروا غزوَ الجزر الفلبينية بالطريقة ذاتها، حين كان المقاتلون الهنود الأوائل يُخَلِّفُون في أعقابهم مئات آلاف الجثث في واحدةٍ أخرى من «أكثر الحروب صلاحاً على الإطلاق». ولكنّ غزو الفلبين تحقق أيضاً وسط استحسانٍ عامٍّ تواصَلَ حتى يومنا هذا. وقد أقرّ الرئيسُ حينها بأنّه لم يحصل تماماً على قبول الفلبينيين بـ «القيام بفعل عظيم للإنسانيّة» كما كان يفعل. ولكنْ لم يكن هناك حاجةٌ لذلك: «فلقد كنّا نلبّي التزاماً أخلاقياً أسمى فُرِض علينا ولم يَتَطلّب نيلَ رضا أيِّ أحدٍ. لقد كنّا نقوم بواجبنا عَبْرهم، وبالطريقة التي أعطانا إياها اللّهُ لكي نرى واجبنا، وبرضى ضمائرنا نحن، وبموافقة الحضارة... إنّه ليس وقتاً مناسباً للمحرِّرين كي يطرحوا على المحرَّرين أسئلة مهمّةً تتعلق بالحريّة والحكومة بينما <المحرِّرون> منخرطون في إطلاق النار على منقِذيهم».

---

* ـ لاحظ النبرةُ التهكميّة هنا. (الآداب)

** ـ الهون: شعب مغوليٌّ مترحّل سيطر على جزء كبير من أوروبا الوسطى والشرقيّة حوالى العام ٤٥٠ م، بقيادة أتيلاّ الذي اشتهر بالقسوة. (م)

لقد كانت الولاياتُ المتحدة، ببساطة، توسِّع ممارسة نماذجها وأسْلافِها. وأمّا في أوروبا، فبعد قرون من الخبرة، قامت المجموعةُ الأوروبيَّةُ في أواخر القرن التاسع عشر بتجديد التزام الأمم المتحضِّرة بأن يُخلِّصوا الشعوب المتخلِّفة في العالم من مأزقها، من الصين إلى أفريقيا فالشرق الأوسط، ومن ضمنها الشعب الصِّرْبِيّ. وقد صرَّح القيصرُ من قلب الثقافة الأوروبيَّة: «شرقيُّون، أيْ كاذبون ومحتالون وسادةٌ في المراوغة». ولا حاجة بنا هنا لمراجعة تبعاتِ كلّ ذلك.

أمّا القادة الأذكى فقد أدركوا ما كانوا يفعلونه، فوصفوه في بعض الأحيان بدرجة حسنةٍ من الدقّة. وعلى سبيل المثال قدَّم ونستون تشرشل إلى زملائه في مجلس الوزراء، في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩١٤، ورقةً شرح فيها الحاجةَ إلى مزيد من الإنفاق العسكريّ قائلاً: «نحن لسنا شعباً حديثاً له سجلٌ تاريخي بريء وميراثٌ هزيل. بل لقد استأثرنا... بحصّة غير متكافئة من ثروة العالم وتجارته. ولقد حصلنا على كل ما نبتغيه من الأراضي. كما أنّ ادّعاءنا بأنّنا تُركنا نَرتَع في لذةٍ لا يقضّ مضجَعها أحدٌ، لذّةِ ممتلكاتنا الشاسعة الرائعة التي اكتُسبتْ بالعنف أساساً، وحوفظ عليها بالقوّة إلى حدٍّ بعيد، إنّ ادعاءَنا ذاك غالباً ما يبدو أقلَّ معقوليَّةً للآخرين ممّا يبدو ذلك لنا».

لقد فهم تشرشل أنّ هذه التبصُّرات لا تَصْلح لاستهلاك العامّة في مجتمع حرّ. ولهذا أزال العبارات المكتوبة بالخط المائل من النسخةُ التي نشرها في كتابه **أزمة العالم في** العشرينيّات من القرن الماضي. ونُشرتْ هذه العبارات حديثاً، ولكنْ من غير المُرجَّح أن تحتلّ في الوسط الثقافيّ والنظام التعليميّ مكاناً أبرز مما تحتله الكثيرُ من العبارات الأخرى؛ ومنها على سبيل المثال: تأييدُ تشرشل الحماسيُّ لاستخدام الغازات السامّة ضد الأكراد وقبائل أخرى غير متحضِّرة. وقد أُزيلت هذه العبارات هي الأخرى حالياً من السجلات التاريخيّة!

وبالنظر إلى غنى هذا السجلّ التاريخيّ ومألوفيّته، فإنّه من المدهش أن نرى النزعة «الإنسانيَّة» الحديثة تبزغ من دون عقبات، بل أن نرى الحماسَ المُفرط لبزوغها. وقد يأتي الحماسُ لها في بعض الأحيان من قِبل أشخاص ذوي تاريخٍ مثيرٍ للإعجاب لشدّة اهتمامهم بحقوق الإنسان. ومنْ هؤلاء الأشخاص على سبيل المثال مايكل جلينون، الذي استنكر، قبل خمس عشرة سنة، وسيلةَ «الجهل المتعمَّد» التي طُبِّقتْ للتملُّص من الفظائع التي كان يرتكبها قادةُ الدول «المتنوِّرة» حينذاك وهم يتظاهرون بالصلاح، كما كانوا يتظاهرون به قبل ذلك وبعد ذلك وحتى الآن. ولكنْ ها هو ميشال جلينون يتبنّى موقفَ «الجهل المُتعمَّد» ذاك ويَعْرض المذاهبَ الجليلة <للنزعة «الإنسانيَّة» الجديدة> بوصفها انطلاقةً جديدةً قامت بها «الدولُ المتنوِّرة» بصواب، وعليها أن تَنبذ الآن النهجَ المُضلّل «للهيكل القديم المعادي للتدخل العسكريّ» الذي تأسّس بعد الحرب العالميَّة الثانيَّة، وعليها أن تُقِرّ بأن «نقائص النظام القديم كانت كارثيّة». حقاً، لقد كانت تلك النقائص كارثيةً بلا شك، ونكتفي بذكر المثال الأسطع على ذلك، وهو الفظائع الهائلة التي سبَّبتها حروبُ الولايات المتحدة في الهند الصينية؛ إذ لم يكن من الممكن حينها مجردُ عرضها أمام الأمم المتحدة خوفاً من أن تدمِّرها الدولةُ التي تقود الدولَ «المتنوّرة». وليست هذه الحادثة هي الحادثةَ الوحيدةَ (وهي حادثة لم يذكرها ميشال جلينون، رغم أنّه ذَكَر مُحِقّاً حالةَ الاجتياح السوفييتيّ لأفغانستان). فلنا أن نتذكر أيضاً ما حدَثَ عندما تجرّأت المحكمةُ الدوليةُ على مضايقة الدولة السيدة بإدانتها «باستخدام القوّة استخداماً غير مشروع» <إبّان الاعتداء الأميركيّ على نيكاراغوا> وتوجيهِ الأمر إليها بدفع تعويضات كبيرة. ولعلّنا نعرف كذلك ـ أو يَجْدر بنا أن نعرف ـ مَنْ هما الدولتان اللّتان أوقفتا عمل الأمم المتحدة بممارسة حق النقض (الفيتو) منذ أن افلتت الأممُ المتحدةُ من السيطرة خلال فترة تفكيك الاستعمار قبل ما يزيد عن الثلاثين عاماً!

لكنّ تلك الأمثلة ليست من نوع الأمثلة التي يفكّر بها جلينون وأضرابُه. وأمّا الأمثلة التي يعطيها هو فمليئة بالدلالات، ولكنّني سأنحّيها جانباً وأكتفي بالتعليق على المثال الأساسيّ الذي يَعْرضه ويشير فيه إلى وعود «التدخليّة <العسكريّة> الجديدة»، ألا وهو سعيُ الناتو إلى «العدالة الدوليّة» في كوسوفو لإنهاء «التطهير العرقيّ» إذ يقول: «فمن الواضح أنّ الناتو والولايات المتحدة قد شرعا مؤخّراً في إيقاف هذا التطهير». وهذا الأمر في غاية «الوضوح» بل إنّه لا يحتاج إلى حجّة أو دليل <في عرْف جلينون>. ومن جديد ها هو الموقف المعتاد، ولا حاجة أيضاً إلى حجّة أو دليل لتفنيد الترابط المزعوم بين توقيت التطهير العرقيّ وأفعالِ الناتو التي زُعم أنّها اتُّخذتْ لإيقافه.

وفي ضوء التاريخ غير الغامض على الإطلاق، قد يكون غريباً بعضَ الشيء أن نقرأ أنّ «الدول المتنوّرة» تدشّن حقبةً جديدةً من الشؤون الإنسانيّة حين تمنح نفسَها الحقّ في استخدام القوّة حيثما «اعتقدتْ أنّ هذه القوّة مُبرّرة»، وحتى عندما تُلطِّف ذلك الإطراءَ بعضُ الاستدراكات <أو التحفُّظات> كالقول التالي <لجلينون>: «على المؤمنين بالتدخلّية <العسكريّة> الجديدة أن يوفِّقوا بين حاجتهم إلى الحصول على قبولٍ واسع لنظامهم، وبين مقاومة المتحدِّين والكسالى والأوغاد. وعلى مؤيِّدي النظام الجديد أن يُقيّموا ما إذا كان ثمنُ إقصاء المُخِلّين بالنظام يزيد عن الفوائد التي يُمْكن خلقُها، أياً كانت، جرّاءَ وجود وضعٍ أكثر انتظاماً للعالم <بالمحافظة على الوضع

السائد>. وفي نهاية المطاف سيخضع الأمرُ للتجربة: فما لم تَقْبل مجموعةٌ كافيةٌ من الأمم الحلَّ الذي يستعدّ الناتو والولاياتُ المتحدةُ لتقديمه، فإنَّ هذا الحلّ لن يلبث أن يغدو مصدراً للاستياء. ولكنّ على المؤمنين بالتدخليّة الجديدة ألاّ تُثَبِّط همَّتهم مخاوفُ تدميرِ هيكلٍ للقانون سامٍ ومُتخيَّلٍ ومحفوظٍ بقدسيّةٍ في شرعة الأمم المتحدة وتحريماتِها المضادّة للتدخُّلات!».

إذا رفعنا حجابَ الجهل المتعمَّد فإنّنا سنكتشف أنَّ «التدخليّة الجديدة» هي ببساطة «التدخليّةَ القديمةَ» سواءً بسواء، وأنْ لا شيء جديداً في ذلك التفريق بين «الدول المتنوِّرة» وأولئك الذين يقاومون أعمالهم الصالحة ـ وأعني: «المُتحدِّين والكسالى والأوغاد» (فمَنْ غيرُ هؤلاء سيعترض على «الرسالة الحضاريّة» التي تبنّاها تلك الدولُ؟). كما أنّ التقاليد، بحسب هذا المنطق، تُصان عندما تُكرَّس هذه التصنيفاتُ، بوصفها حقائقَ ضروريّة، بحيث تبدو مسألةُ تقديم الأدلة مسألةً غيرَ ذاتِ موضوعٍ أو عبارةً عن عرضٍ بذيءٍ «للعداء المتأصِّل لأميركا». ولن يطول بنا الانتظارُ كي نَشْهد اختباراً «تجريبيّاً نهائيّاً» لتبعات هذه المذاهب، أو لتبعات السؤال الوحيد الذي يمكن تصوُّرُه ضمن إطار «التنوير»، بعد عرض حساب التكاليف والأرباح. فهناك مخزونٌ هائل من الأدلة ذاتِ الصلة بتبعات هذه المذاهب التي يُعاد تكريسُها الآن، كما كانت تُطبَّقها من قبلُ الدولُ «المتنوّرةُ» التي اختارت لنفسها ـ ومن جديدٍ ـ رسالةً ما انفكّت تؤدّيها منذ قرون عديدة، وبنتائجَ جديرةٍ بالتقدير!

إنَّ السجلّ التاريخيّ لقضايا القانون الدوليّ الإنسانيّ وسجلّ المصادر الأكاديميّة الأخرى يُقرّ عموماً بأنّه من الصعب إيجادُ حالات أصيلة لتدخُّلٍ عسكريٍّ حَصَلَ لمقاصد إنسانيّة، رغم شيوع حالات التذرُّع بالمقاصد الإنسانيّة للتدخُّلات العسكريّة. ويُقرّ ذلك السجلُّ أيضاً بأنّ عواقب الأعمال العسكريّة التي تجري بناءً على خلفيّات أخرى غيرِ الخلفيّات الإنسانيّة عادةً ما تكون أخفّ وطأةً، على نحو ما أوضحنا في أمثلة عدّة أو في حالة هزيمة ألمانيا النازيّة مثالاً أسطعَ. إنّ المثال الوحيد على التدخُّل الإنسانيّ الأصيل هو الذي يَعْرضهُ الفرنسيُّون عادةً، وهو تدخُّلهم في الشرق في العام ١٨٦٠. وقد يبدو مستبعداً أن يقدِّمَ السجلُّ التاريخيُّ استثناءً أوحدَ مميَّزاً كهذا. ولكن، كما يمكن أن نتوقَّع، فإنّ هذا المثال نفسه لا يَصْمد أمام التمحيص، وهذا ما أوضحتْه الأبحاثُ الأكاديميّةُ جيداً*.

قد يكون السجلّ غيرَ مشوبٍ بأيّ مثالٍ واضحٍ في الأقلّ، على تدخُّلٍ عسكريٍّ لأهداف إنسانيّة. وقد يَظْهر أنّ فئة «التدخُّلات العسكريّة ذات المقاصد الإنسانيّة الأصيلة» غيرُ موجودة بتاتاً، هذا إنْ لم يعوِّق بحثَنا جهلٌ متعمَّدٌ. وحتى لو كان من الممكن اكتشافُ أمثلةٍ أصيلةٍ على التدخُّل العسكريّ الإنسانيّ، فإنّ الافتتان الحالي بهذا الموضوع قد يثير بعض التساؤل، على ضوء سجلّ التاريخ الماضي والتاريخ الحاضر.

إنّ هذا الموضوع ليستحقُّ تفحُّصاً أكثر شمولاً. إلاّ أنّ هذا التوجُّه ليس يسيراً، وذلك لسببٍ واحد، وهو «الاتفاق الضمنيّ العام على أنّه 'ليس من الحريّ ذكرُ تلك الحقائق بالتحديد'. ومن ضمن هذه الحقائق غيرِ المسموح ذكرُها: الحقائقُ الأكثرُ صلةً بالموضوع، والرفضُ المروِّع من قبل أنبياء النزعة الإنسانيّة الجديدة لإعطاء حجّةٍ، أيّاً تكن واهيةً، دعماً لادعاءاتهم الهائلة، باستثناء ما يطرحونه من أنّ الحقائق «صحيحة» و«كفى». ولقد بيّنا عدّة أمثلة على ذلك، وسنتناول أمثلة أخرى لاحقاً .□

بوسطن

---

* ـ أنظر: روجر أوين: **الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي: ١٨٠٠ ـ ١٩١٤** (لندن ونيويورك: ١٩٨١)؛ وليلى طرزي فواز: **فرصة للحرب** (جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٤).